

المبهمات وخصائصها في النحو العربي

الدكتورة / منيرة محمود الحمد

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب للبنات

الرئاسة العامة لتعليم البنات

مقدمة :

هذا البحث دراسة للمبهمات في النحو العربي وخصائصها. وقد ورد الحديث فيه بصورة رئيسة على :

١ - دراسة المبهمات المتناثرة في كتاب النحو العربي دراسة شاملة، عالجت تحت عنوان واحد، مع محاولة جمع هذه المبهمات والتعرف على خصائصها ومميزاتها، وعرض آراء النحاة المختلفة فيها، وبيان وجه الإبهام فيها.

٢ - تعريف المبهمة في اللغة والاصطلاح.

٣ - وردت المبهمات في كثير من الموضوعات النحوية، وهي ألفاظ منها الحروف ومنها الأسماء، تتميز بالغموض وعدم الوضوح. لذا احتاجت إلى شيء يوضحها ويزيل إبهامها ويوضح المقصود منها.

٤ - الملاحظ على المبهمات أن معظمها مبني بالحروف، وأسماء الشرط والاستفهام والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، والضمائر (ضمير الغيبة).

تعريف المبهمة في اللغة والاصطلاح:

١ - تعريف المبهمة في اللغة^(١):

المبهمة في اللغة: اسم مفعول مشتق من مصدر الفعل (أَبْهَمَ) (يُبْهِمُ) (إِبهاماً)، ويطلق المبهمة على كل ما يصعب على الحاسة إدراكه إن كان محسوساً، وعلى الفهم إن كان معقولاً. ومن هذا المعنى أطلقت البهيمة على كل ما لا نطق له؛ لما له في صوته من الإبهام، ثم خصّ بما عدا السباع والطيور، فقال تعالى: ﴿ أَجَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةُ الْأَنْعَامِ ﴾^(٢). ومن هذا المعنى أيضاً قولهم: أبهمت الباب: أي أغلقته إغلاقاً لا يُهتدى لفتحه.

وقولهم: ليل بهيم على زنة (فعليل) بمعنى (مُفْعَل) بفتح العين: قد أبهم أمره للظلمة. وبمعنى (مفعِل) بكسر العين، أي يبهيم ما فيه فلا يدرك.

والبهيم: اللون الذي لا يخالطه غيره من سواد أو غيره، ومنه: فرس بهيم: إذا كان على لون واحد لا يكاد تميزه العين غاية التمييز.

ويقال: حائط مبهم: لا باب فيه، وطريق مبهم: أي خفي لا يستبين، ورجل مبهم: أي: مصمت. يقال: ضربه، فوقع مبهما، أي: مغشياً عليه لا ينطق ولا يميز.

ويقال أمر مبهم: لا مأتى له، وذلك إذا كان ملتبساً لا يعرف معناه. ويقال: استبهم عليه الأمر: أي: استغلق، وكذلك: تبهم: إذا أرتج عليه، ومنه قوله:

أعيتني كل العيا ء فلا أغر ولا بهيم^(٣)

ويقال هذا للأمر إذا أشكل ولم تتضح جهته واستقامته ومعرفته.

ومن معاني المادة أيضاً البُهْمَة: بضم فسكون، تطلق في أصل الاستعمال على الصخرة، ثم أطلقت على الشجاع لأنه لا يُقدر عليه، ولا يُدرى من أين يُؤتى. قالت عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ترثي الزبير بن العوام:

غدر ابن جرموز بفارس بهمة عند اللقاء وكان غير معرّد^(٤)

وتجمع البهمة على (بُهَم). وتطلق البهمة أيضاً على الجيش.

مما سبق يتضح لنا معنى الإبهام في اللغة، وهو: الغموض والخفاء وعدم الوضوح، والمبهم أيضاً هو: الشيء الغامض الخفي الذي لا يتضح معناه، ولا يُدرى كنهه.

٢ - تعريف المبهم في الاصطلاح النحوي:

لم تستقل المبهّمات في النحو العربي بباب خاص، ولكن وردت إشارات

إلى بعض الألفاظ أطلق النحاة عليها اسم (مبهمات) وأوردوا من خلال الحديث عنها تعريفاً لها يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ)، في باب ما جرى مجرى (كم) في الاستفهام: «وذلك قولك: له كذا وكذا درهماً. وهو مبهم في الأشياء بمنزلة (كم)، وهو كناية للعدد، بمنزلة فلان إذا كُنت به في الأسماء»^(٥).

ويقول المبرد (ت ٢٨٥هـ) في معرض حديثه عن ألفاظ العقود وتمييزها: «قولك: عندي عشرون درهماً وثلاثون ثوباً، لما قلت: عندي عشرون وثلاثون، ذكرت عدداً مبهماً، يقع على كل معدود. فلما قلت: درهماً، عرفت الشيء الذي قصدت بأن ذكرت واحداً منه يدل على سائر»^(٦).

وبعد ذكر أسماء الاستفهام ومعانيها عقب ابن السراج (ت ٣١٦هـ) بقوله: «فهذه المبنيات المبهمات إنما تعرف بأنواعها، وتعلم مواضعها من الإعراب بذلك»^(٧).

ويقول أبو عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في شرحه لكلام سيبويه عن سبب بناء أسماء الإشارة: «قوله - يعني سيبويه - صارت بمنزلة - لا، وفي - فإنه يعني أن هذه المبهمات وإن كانت أسماء، بمنزلة الحروف، في أنها مبنية كما أن الحروف مبنية»^(٨).

ويوضح السهيلي (ت ٥٨١هـ) سبب تسمية أسماء الإشارة بالمبهمات: «تسميتهم هذه الأسماء مأخوذة من: أبهمت الباب إذا أغلقته، واستبهم عليّ الجواب: أي استغلق، وكذلك هذه الأسماء أنما وضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض فاكتمى بالإشارة اليد، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب»^(٩).

وعلل ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) تسمية أسماء الإشارة بالمبهمات تعليلاً آخر، يقول: «ويقال لهذه الأسماء: مبهمات، لأنها تشير بها إلى كل ما بحضرتك، وقد

يكون بحضرتك أشياء فتلتبس على المخاطب، فلم يدر أيها تشير، فكانت مبهمة لذلك. ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس»^(١٠).

ويقول الرضي (ت ٦٨٦هـ) في معرض شرحه لأنواع المعارف التي ذكرها ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): «ويعني بالمبهمات: أسماء الإشارة والموصلات. وقد تقدم ذكرها، وإنما سميت مبهمات، وإن كانت معارف، لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب؛ لأن بحضرة المتكلم أشياء يحتمل أن تكون مشاراً إليها، وكذا الموصلات من دون الصلات مبهمة عند المخاطب»^(١١).

وقريب من هذا تعليل ابن الربيع (ت ٦٨٨هـ) تسمية أسماء الإشارة بالمبهمات، يقول: «وسُمِّيت مبهمة لوقوعها على كل شيء»^(١٢).

ويقول ابن هشام (المتوفى سنة ٧٦١هـ) في معرض حديثه عن الظروف، وما يصلح منها للنصب على الظرفية: (والصالح لذلك من أسماء المكان نوعان؛ أحدهما: المبهم: وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه)^(١٣).

مما سبق نستخلص أن المبهم في المصطلح النحوي: هو لفظ لا يدل مستقلاً على معنى، لذا افتقر دائماً إلى شيء يوضحه، ويبين المقصود منه، ويزيل إبهامه وغموضه.

وقد أطلق النحاة المبهم على نوعين من الأسماء دون غيرها؛ وهما: أسماء الإشارة والأسماء الموصولة؛ وذلك لوقوعها على كل شيء من حيوان أو نبات أو جماد، أو عدم دلالتها على شيء بعينه إلا بأمر خارج لفظها. فأسماء الإشارة يشار بها إلى كل شيء، فتلتبس على المخاطب، فلا يعرف من المقصود بالإشارة، فكانت مبهمة لذلك، ولزمها البيان. وكذلك الأسماء الموصولة مبهمة لا تدل على معين، ألا ترى أنك لو قلت: جاءني الذي، أو: مررت بالذي، لم يدل اسم

الموصول (الذي) على معين، لذا لزمته الصلة التي تلازمه لتوضيح مدلوله، وتبين المراد منه.

والواقع أن المبهم في النحو لا يقتصر على أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، فقد وردت إشارات إلى ألفاظ غيرها عدّها النحاة مبهمة، وهي تندرج تحت تعريف المبهم الذي سبق ذكره، وقد أدرك الفراء (ت ٢٠٧هـ) هذا وأطلق مصطلح المبهم على ما ليس بمعلوم من الأسماء. فهذا يضم أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وما أشبهها في افتقاره إلى توضيح وتبيين^(١٤).

وقد ورد في كتب النحو ذكر لكثير من الألفاظ التي أطلق النحاة عليها اسم مبهمات، جاءت متفرقة في موضوعات كثيرة منها على سبيل التمثيل: حروف المعاني، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، والضمائر، والظروف المبهمة، والمصدر المبهم، والأعداد وما في حكمها مما يحتاج إلى تمييز.

وسأقوم بجمع هذه المبهمات في هذا البحث، معرّفة بها، ومبيّنة وجه الإبهام فيها، وذكره خصائصها، وموضحة آراء النحاة فيها:

أولاً- حروف المعاني:

وهي قسم من أقسام الكلمة في العربية، والمقصود بها ما كان لها معنى يبرزه وجودها في الجملة، كحروف الجر، وأحرف الاستفهام، وأحرف النفي، وأحرف العطف، وأحرف الجزم، وأحرف النصب، وأحرف الجواب..... وغيرها.

وتنقسم حروف المعاني من حيث العمل قسمين: عامل ومهمل، وتنقسم من حيث الاختصاص ثلاثة أقسام: قسم مختص بالاسم، وآخر مختص بالفعل وثالث مشترك بينهما.

أ - تعريف الحرف:

عرّف سيبويه الحرف بعد ذكره أقسام الكلمة بقوله: «وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم وسوف و واو القسم، ولام الإضافة ونحوها»^(١٥).

واختلف النحاة في دلالة الحرف على معنى، هل هي حاصلة في نفسه أو في غيره؟ فالزجاجي (ت ٣٣٧هـ) يرى أن الحرف يدل على معنى في غيره، فقد عرف الحرف بأنه: ما دلّ على معنى في غيره، نحو: (من) و (إلى) و (ثم) وما أشبه ذلك. ثم شرح هذا بقوله: «وشرحه أن (من) تدخل في الكلام للتبويض، فهي تدل على تبويض غيرها، لا على تبويضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية، كانت غاية غيرها، وكذلك سائر وجوهها»^(١٦). وكذلك أبو علي الفارسي يرى أن الحرف يدل على معنى في غيره^(١٧).

وكذلك أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) يرى أن الحرف يدل على معنى في غيره، يقول شارحاً تعريف سيبويه الحرف: «وإن سأل سائل، فقال: لم قال: وحرف جاء لمعنى وقد علمنا أن الأسماء والأفعال جئن لمعان؟ قيل له: إنما أراد وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل»^(١٨).

وعلل الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) دلالة الحرف على معنى في غيره، باحتياجه إلى كلمة أخرى توضح معناه، يقول: «والحرف ما دل على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل بصحبه»^(١٩). وساق مثلاً على ذلك (ما) النافية التي تدل على النفي في قولنا: ما ضرب زيد. ودالتها على النفي مرتبطة بالجملة الفعلية، ولا يستفاد هذا المعنى دون (ما).

ويؤيد ابن يعيش هذا الرأي أيضاً، وساق مثلاً آخر لدلالة الحرف على معنى في غيره يقول: «ألا تراك إذا قلت: (الغلام) فهم منه المعرفة، ولو قلت: (أل) مفردة

لم يفهم منه معنى، فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم، فهذا معنى دلالة في غيره»^(٢٠). ولابن النحاس (ت ٣٣٧هـ) رأي خالف فيه جمهور النحاة في دلالة الحرف على معنى في غيره، فذهب إلى أن الحرف يدل على معنى في نفسه، والمعول في فهم معناه هو إدراك المخاطب لموضوعه لغة، كما إذا خوطب بـ (هل) من يفهم أن موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف^(٢١). ويرى ابن أبي الربيع أن الحرف يدل على معنى في الجملة، كالاستفهام عنها في نحو: هل زيد قائم؟

وكتفيتها نحو: ما زيد قائم، فبعد المجيء بـ (هل) يثبت الاستفهام وكذلك بعد المجيء بـ (ما) يثبت النفي، ولولا الحرف ما فهم ذلك المعنى الذي قصد في الجملة، فجميع الحروف تدل على معان في غيرها، وقد يكون هذا المعنى في الاسم وقد يكون في الفعل^(٢٢).

والرأي الأول الذي يرى أن الحرف يدل على معنى في غيره، هو الذي أجمع عليه جمهور النحاة^(٢٣).

من الخلافات السابقة، وعرض آراء النحاة في دلالة الحرف على معنى، يتضح لنا أن الحرف لفظ مبهم لا يدل على معنى مستقل، حتى ينضم إلى كلمة قبله وكلمة بعده توضح المقصود منه، وتبين معناه، فحرف الجر (الباء) مثلاً، يرد في اللغة العربية لعدة معان منها: الاستعانة، نحو: كتبت بالقلم. والتعديّة نحو، ذهبت بزيد، والتعويض نحو: اشتريت الفرس بألف درهم، والإلصاق، نحو: مررت بزيد، وبمعنى (مع) نحو: بعثك الثوب بطرازه، وبمعنى (من) نحو قول أبي ذؤيب الهذلي:

شَرِّينَ بَمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَنَى لَجَجٍ خَضِرٍ لَهَنَ نَثِيجٌ^(٢٤)

وبمعنى (عن) نحو قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾^(٢٥)، وللمصاحبة

نحو قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾^(٢٦)، وزائدة للتوكيد نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾^(٢٧)، إلى غير ذلك من المعاني، ولا سبيل إلى فهم كل معنى من هذه المعاني بذكر الباء مجردة مستقلة عما قبلها، وعما بعدها. ومن هنا يبرز معنى الإيهام في الحرف، حتى إذا ذكر ما قبله وما بعده، انضحت دلالة الباء على معنى من المعاني السابقة.

فالفعل (كتب) السابق على الباء والاسم اللاحق لها (القلم)، هما اللذان حدّدا دلالة (الباء) على معنى الاستعانة في المثال الأول السابق ... وهلمّ جرّاً. فالحرف مشروط في إفادة معناه الذي وضع له انضمامه إلى غيره لتوضيح معناه ودلالته ...

ب - من خصائص الحروف:

ترتب على إيهام حروف المعاني اختصاصها بأحكام نذكرها على النحو الآتي:

١ - ليس لها محل من الإعراب:

الحروف جميعها ليس لها محل من الإعراب، يقول ابن السراج: «الحرف ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم، ألا تراك أنك لا تقول: إلى منطلق، كما تقول: الرجل منطلق، ولا: عن ذاهب، كما تقول: زيد ذاهب. ولا يجوز أن يكون خبراً، لا تقول: عمرو إلى، ولا: بكر عن. فقد بان أن الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي أن تخبر عنه ولا يكون خبراً»^(٢٨).

ومعنى كلام ابن السراج السابق أن الحرف لا يكون خبراً ولا مُخبراً عنه، أي أنه ليس له محل من الإعراب، فلا يجوز أن يقع مبتدأ، أو خبراً عن المبتدأ. وما أشبه ذلك.

٢ - منع تقديم معموله عليه، ومنع الفصل بينه وبين معموله:

منع النحاة تقديم معمولات حروف المعاني عليها، وكذلك الفصل بينها وبين ما اتصلت به، من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر:

- حروف الجر: فقد اتفق النحاة مع ابن السراج على منع تقديم معمول حرف الجر عليه، وكذلك الفصل بينه وبين مجروره، يقول ابن السراج في العوامل في الأسماء والحروف التي تدخل على الأفعال: «فمن ذلك حروف الجر، لا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه، ولا يجوز أن يفرق بينها وبين ما تعمل فيه، ولا يجوز أن يفصل بين الجار والمجرور حشو إلا ما جاء في ضرورة الشعر، ولا يجوز أن تقول: زيدٌ في اليومِ الدارِ، تريد: زيد في الدار اليوم، ولا ما أشبه ذلك»^(٢٩).

فابن السراج، ولا أعلم أحداً من النحاة اختلف معه، لا يجيز تقديم معمول حرف الجر عليه، في غير الضرورة، ولعل ذلك راجع إلى أن حرف الجر لا يتضح معناه إلا بذكر مجروره حتى صاراً كالشيء الواحد، فلو تقدم هذا المجرور لأدى إلى غموضه في الكلام.

ومن تقديم المجرور على حرف الجر للضرورة قول الشاعر:

أَتَجَزَّعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنِيكَ تُدْفَعُ^(٣٠)

أراد: فهلاً عن التي وقد جعل ابن عصفور هذا من القلة بحيث لا يلتفت إليه^(٣١).

وكذلك الفصل بين حروف الجر وما عملت فيه غير جائز إلا في الضرورة، سواء أكان الفاصل مما يتوسع فيه كشبه الجملة أم غيره، فالأول نحو قول الشاعر:

إِنْ عَمراً لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمِ عَمِرو إِنْ عَمراً مَكْثَرُ الْآحْزَانِ^(٣٢)

أراد: لا خير في عمرو اليوم.

وقول الشاعر:

رُبَّ فِي النَّاسِ مُوسِرٍ كَعَدِيمٍ
وعديمٌ يُخَالُ ذَا أَيْسَارٍ^(٣٣)

أراد: رُبَّ مُوسِرٍ فِي النَّاسِ كَعَدِيمٍ.

وقول الشاعر:

مَخْلُقَةٌ لَا يَسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَا
وَلَيْسَ إِلَى - مِنْهَا - النُّزُولُ سَبِيلٌ^(٣٤)

أراد: وَلَيْسَ إِلَى النُّزُولِ مِنْهَا سَبِيلٌ.

والثاني كقول الشاعر:

وَأَنِي لَا طَوِيَّ الْكَشْحَ مِنْ دُونِ مَا انْطَوَى
وَأَقْطَعُ بِالْخَرَقِ الْهَبُوعَ الْمَرَاجِمَ^(٣٥)

أراد: وَأَقْطَعُ الْخَرَقَ بِالْهَبُوعِ الْمَرَاجِمِ.

وقد جعل النحاة الفصل بين حرف الجر ومجروره بـ (كان) الزائدة شاذاً في قول الشاعر:

سِرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي
عَلَى كَانِ الْمَسُومَةِ الْعُرَابِ^(٣٦)

ومنه ما حكاه الكسائي (ت ١٨٩هـ): أَخَذْتَهُ بِأَرَى أَلْفَ دِرْهَمٍ. أراد: أَخَذْتَهُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ أَرَى. وجوز الكسائي الفصل بينهما في النثر بالقسم نحو: اشترينه بوالله ألف درهم. ونحو: رُبَّ وَاللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ لَقِيتُ، وقصره أبو حيان النحوي على السماع فلا يقاس عليه، ولا يقدم عليه إلا بسماع^(٣٧).

نلاحظ مما سبق أن النحاة يمنعون الفصل بين حرف الجر ومعموله في الاختيار، ويقصرون ما ورد منه على الضرورة الشعرية أو على السماع في غيرها. ولا شك في أن هذا عائد إلى أن حرف الجر من المبهمات التي لا يتضح معناها إلا بذكر مسجورها معها مباشرة دون تقديم أو فصل. وراجع أيضاً إلى شدة اتصال الجار بالمجرور واحتياجه إليه في وضوح معناه.

- ومنها: أحرف النصب وأحرف الجزم: لا يجوز الفصل بينها وبين ما عملت

فيه، نحو: جئتُك كي زيد يقول ذاك، ونحو: خفت أن زيد يقول ذاك، ونحو: لم زيد يأتُك.

- ومنها: قد والسين وسوف، لا يجوز الفصل بينها وبين ما دخلت عليه، يقول سيبيويه «ولو قلت: سوف زيدا أضربُ، لم يحسن. أو: قد زيدا لقيت، لم يحسن^(٣٨)».

ويقول في موضع آخر: «ومن تلك الحروف أيضا: سوف يفعل؛ لأنها بمنزلة السين التي في قولك: سيفعلُ. وإنما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنما هي إثبات لقوله: لن يفعل، فأشبهتها في أن لا يفصل بينها وبين الفعل»^(٣٩).

فسيبويه يقيس (سوف) على (السين) في معناها، وهو الدلالة على الاستقبال، والسين مع الفعل إثبات لمن قال: لن يفعل. ولما منع الفصل بين (لن) والفعل، منعه كذلك بين السين وما اتصلت به من الأفعال، ومنع الفصل كذلك بين (سوف) وما اتصلت به من الأفعال قياساً على السين.

وقد جاوز بعض النحاة الفصل بين هذه الأحرف وما اتصلت به، ببعض الفواصل التي يقصد منها تأكيد الكلام وتقويته. من ذلك الفصل ببعض الجمل الاعتراضية كجملة القسم، وجملة الشرط، وجملة الفعل المملغي، كما جوزوا الفصل بالظرف والجار والمجرور وجميعها فواصل، لا تؤدي إلى تغيير في ترتيب الجملة الأصلي.

فمن الفصل بالقسم بين (لن) ومعمولها: لن والله أكرم زيدا، ومن الفصل به بين (إذن) ومعمولها: إذن والله أكرمك. جواباً لمن قال: آتيك. ومنه قول حسان ابن ثابت:

إذن والله نرميهم بحربٍ تُشيبُ الطفلَ من قبل المشيبِ^(٤٠)

ومن الفصل بين (قد) وما اتصلت به بالقسم، ما سمع من قولهم: قد لعمرى
بتُّ ساهراً. وقد والله أحسنت. ومنه قول الشاعر:

أخالدُ قد- والله- أوطأت عشرة وما قاتل المعروف فينا يعتف^(٤١).

وقول الشاعر:

فقد والله بين لي عنائي بوشك فراقهم صردٌ يصيح^(٤٢).

ومن الفصل بين (أن) ومعمولها بجملة الشرط: أردت أن- إن تزرنى-
أزورك.

ومنه بين (كي) ومعمولها: أزورك كي- إن تكافىء زيداً- أكرمك.

ومنه بين (لم) ومعمولها: لم- إن تزرنى- أزرك.

ومنه بين (لما) ومعمولها: لما- إن تزرنى- أزرك.

ومن الفصل بجملة الفعل الملقى بين (لن) ومعمولها: لن- أظن- أزورك.

ومنه بين (سوف) والفعل، قول زهير بن أبي سلمى:

وما أدري وسوف- إخال- أدري أقوم آل حصن أم نساء^(٤٣).

وجوز النحاة بالاتفاق الفصل بين (كي) والفعل بلا النافية، نحو قوله

تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^(٤٤) وب- (ما) الزائدة كما في قول
أبي ذؤيب الهذلي:

تريدن كيما تجمعي وخالداً وهل يُجمعُ السيفان ويحك في غمدٍ^(٤٥).

وجاء الفصل بلا وما الزائدة معاً في قول أبي ثروان العكلي:

أردت لكيما لا ترى لي عشرة ومن ذا الذي يعطي الكمال فيكمل^(٤٦)

وكذلك جوزوا الفصل بلا النافية بين (أن) وفعلها، نحو قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

وإن افتقادي واحداً بعد واحد دليل على ألا يدوم خليل^(٤٧)

وكذلك جوزوه بلا الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُوا عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(٤٨).

وجوز ابن عصفور (ت ٦٦٣ هـ) الفصل بين (إذن) ومعمولها بالظرف نحو: إذن غداً أكرمك، والمجرور نحو: إذن في الدار آتيك^(٤٩) وجوز ابن بابشاذ (ت ٤٥٤ هـ) بالنداء، نحو: إذن يا زيد أحسن إليك. وبالنداء نحو: إذن - يغفر الله لك - يدخلك الجنة.

أما غير ذلك من الفواصل فمنعه النحاة في السعة، وقصروا ما ورد منه على الضرورة الشعرية، نحو قول الشاعر:

لن - ما رأيت - أبا يزيد ما قتلا - أدع القتال وأشهد الهيجاء^(٥٠).

حيث فصل بين (لن) ومنصوبها بفواصل غير ما ذكر.

ونحو قول الشاعر:

وقالوا أخانا لا نخشع لظالم عزيز، ولا ذا حق قومك ن ظلم^(٥١).

حيث فصل بين (لا) الناهية والفعل بمعمول مجزومها.

وكقول ذي الرمة:

فأضحت مغانيها قفاراً رسوماها كأن لم سوى أهل من الوحش توهل^(٥٢).

ففصل بين (لم) ومجزومها بفواصل غير ما جوزوه النحاة.

يتضح مما سبق أن الفصل بين حروف المعاني وما اتصلت به غير جائز عند النحاة في الاختيار، إلا ما كان فاصلاً لا يؤدي إلى تغيير في ترتيب الجملة الأصلي، وقصد به تأكيد الكلام وتقويته. والمنع في هذا عائد إلى إيهام الحروف وضعفها عن التعبير عن معنى وهي مجردة. والفصل بينها وبين ما اتصلت به يزيد من إيهامها ويؤدي إلى تعقيد الكلام وغموضه.

٣ - منع حذفها وبقاء معمولها:

ترتب على إيهام حروف المعاني أيضاً أن النحاة منعوا حذفها وبقاء عملها فيما بعدها، من ذلك:

- حروف الجر:

جعل ابن عصفور حذف حرف الجر وإبقاء عمله، من الضرورات التي لا تجوز في سعة الكلام^(٥٣)، نحو قول ذي الإصبع العدواني:

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت ديتاني فتخزوني^(٥٤).

فجر (لاه) بتقدير اللأم، كأنه قال: لله ابن عمك.

ونحو قول الفرزدق:

إذا قيل: أي الناس شر قبيلة؟ أشارت كليب بالأكف الأصابع^(٥٥)

يريد: إلى كليب. فحذف (إلى) وأبقى عملها فيما بعدها.

وقول الشاعر:

وكريمة من آل قيس آلفته حتى تبلّغ فارتنى الأعلام^(٥٦)

وما ورد من ذلك في الكلام المنشور، فهو شاذ لا يقاس عليه، نحو ما روى عن رؤبة أنه كان يقول حين يسأل: كيف أصبحت؟: خير والحمد لله. يريد: على خير^(٥٧).

وقد جوز البصريون حذف الجر وبقاء عمله، بشرط العوض منه، نحو ألف الاستفهام في: (آلله ما فعلت كذا) أو (هاء التنبيه) في: (هاللّه)، فجاز حذف حرف الجر وهو (واو القسم)؛ لأنّ ألف الاستفهام وها التنبيه صارتا عوضاً عنه، يدلّ على ذلك عدم جواز الجمع بينهما فلا يقال: أو الله؟ ولا: ها والله.

أمّا الكوفيون فجوزوا حذف حرف الجر في القسم وبقاء عمله من غير عوض، محتجين بأنّه ورد عن العرب الجر بواو القسم المحذوفة دون عوض فيما رواه الفراء من قولهم: الله لأفعلن. بألف واحدة مقصورة^(٥٨).

والواقع أنّ هذا جائز مع لفظ الجلالة خاصّة، على خلاف القياس لكثرة الاستعمال.

وفي غير القسم جوز النحاة حذف حرف الجر وبقاء عمله في مواضع، وذلك لكثرة الاستعمال أيضاً ولوجود عوض عنها، منها:

١ - (رُبّ) المحذوفة بعد (الواو) أو (الفاء) أو (بل) من أحرف العطف. وذلك لأن هذه الأحرف صارت عرناً عنها دالة عليها، فجاز حذفها. والكثير الحذف بعد (الواو) والشواهد على هذا كثيرة، منها قول امرئ القيس:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله
عليّ بأنواع الهموم ليبتلي^(٥٩).

ويقلّ الحذف بعد (الفاء). ومن الشواهد عليه قول امرئ القيس أيضاً:

فمثلكِ حبلى قد طرقت ومرضع
فألبيتها عن ذي تمنائم محول^(٦٠).

وكذا بعد (بل)، ومنه قول رؤبة بن العجاج:

بل بلد ملء الفجاج قتمه
لا يشتري كتانة وجهه^(٦١).

أما إذا لم تسبق (رُبّ) بحرف من هذه الأحرف، فلا تعمل محذوفة، وما ورد

من ذلك فهو شاذ لا يقاس عليه، نحو قول جميل بن معمر:

رسم دارٍ وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله^(٦٢)

٢ - في مميز (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، نحو: بكم درهم اشتريت هذا؟ فيرى الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) وسيبويه وتبعهما جمهور النحاة أن (درهم) مجرورة بحرف جر محذوف وهو (من). ويرى الزجاج (ت ٣١٠ هـ) أن (درهم) مجرورة بالإضافة.

واحتج أصحاب الرأي الأول بوجهين:

أحدهما: أن (كم) استفهامية لا تصلح أن تعمل الجر، لأنها قائمة مقام عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل الجر، فكذا ما قام مقامه.

الثاني: أن الجر الداخل على (كم) عوض من اللفظ بمن، فحذف حرف الجر هنا قياسي، لأنه قد تمّ التعويض عنه بشيء كما هو شرط البصريين^(٦٣).

٣ - أن يدل عليه دليل في الكلام، كأن يقع جواباً لسؤال نحو: زيد، في جواب من قال: بمن مررت؟ وبلى زيد. لمن قال: ما مررت بأحد.

أو يقع بعد حرف عطف متلوّاً بما يصح أن يكون جملة، لو ذكر الحرف المحذوف، كقولك: لخالد دارٌ، وسعيد بستانٌ. أي: ولسعيد بستانٌ. أو أن يقع بعد (إن) الشرطية، نحو: اذهب بمن شئت، إن خليلٍ وإن حسنٍ. أي: إن بخليلٍ وإن بحسن.

أو أن يقع (هلاً) نحو: تصدقت ب درهم. فيقال: هلاً دينار. أي: هلاً تصدقت بدينار.

٤ - أن يكون المجرور مصدراً مؤولاً من حرف مصدري مع ما بعده، مثل: أن وأن، وكى. فالأول نحو قوله تعالى: ﴿اتَّخِذُوهُمْ قُلُوبَهُمْ قُلُوبُ اللَّهِ أَهْوَىٰ أَنْ تَخْشَوْهُمْ﴾^(٦٤) والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾^(٦٥).

والثالث نحو قوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمَمٍ لَّا تَفْقَهُنَّهَا وَلَا تَحَرَّتْ﴾^(٦٦)

- ومنها: أحرف النصب:

فيرى البصريون أنه لا يجوز حذف الناصب وبقاء عمله من غير بدل، معلّين ذلك بأنها من عوامل الأفعال الضعيفة التي لا يجوز أن تعمل مع الحذف من غير بدل، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك محتجين بوروده في كلام العرب نثره وشعره فمن النثر قراءة عبدالله بن مسعود (ت ١٩ هـ) الآية الكريمة: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٦٧) بنصب (تعبدوا) بأن مقدرة.

ومن الشعر قول طرفة بن العبد:

الا أيهذا الزاجري أحضر الوضي وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي؟^(٦٨)

وجعل البصريون هذا من الضرورات التي لا تجوز في سعة الكلام، فإن جاء شيء منه حفظ ولم يقس عليه لشذوذه. نحو ما حكى من كلامهم: مره يحفرها، ولا بد من تتبعها، وخذ اللص قبل يأخذك. بنصب الأفعال: يحفر، وتتبع ويأخذ، بأن المحذوفة. ونحو قولهم في المثل: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. بنصب الفعل (تسمع) بأن المحذوفة^(٦٩).

أما إن عوض عن (أن) النافية بشيء، فيجوز حذفها وبقاء الفعل بعدها منصوباً. ويكون حذفها إما واجباً وذلك بعد: (حتى)، و (لام الجحود)، و (كي) إذا قدرت تعليلية أي: جارة. وبعد أحرف العطف: (أو) المقدرة بإلى أو (إلا) والفاء الدالة على السببية، والواو الدالة على المعية، المسبوقتين بنفي محض أو طلب محض. وإما جائزاً وذلك بعد اللام التعليلية، ولام العاقبة واللام الزائدة، وبعد أحرف العطف: الفاء، والواو، وثم، وأو، وذلك إذا عطف على اسم صريح.

- ومنها أحرف الجزم^(٧٠).

يرى ابن عصفور أن حذف الجازم وإبقاء عمله أقبح من حذف حرف الجر وإبقاء عمله، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء. وما جاء منه فهو ضرورة، كقول أبي طالب يخاطب الرسول صلى الله عليه وسلم:

محمد تفدِ نفسك كل نفسٍ إذا ما خفتَ من شيءٍ تبالاً^(٧١).

أراد: لتفد. فحذف لام الأمر الجازمة، وبقي عملها في جزم المضارع. وكقول متمم بن نويرة:

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويلُ حرَّ الوجه أو يبكٍ من بكى^(٧٢).

أراد: ليبك. فحذف لام الأمر، وبقي عملها في جزم المضارع.

- ومنها: حرف النفي (لا):

منع النحاة حذف النفي (لا) إذا لم يتصل بالفعل المستقبل في جواب القسم، إلا للضرورة^(٧٣).

كقول النمر بن تولب:

وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم تلاقونه حتى يؤوب المنخل^(٧٤).

أراد: لا تلاقونه.

أمّا حذفها من الفعل المستقبل الواقع جواباً للقسم فجائز في السعة، يقول سيويه:

«وقد يجوز لك - وهو من كلام العرب - أن تحذف - لا - وأنت تريد معناها. وذلك قولك: واللّه أفعلُ ذاك أبداً. تريد: واللّه لا أفعل ذلك أبداً»^(٧٥) فحذف - لا - من الفعل المستقبل الواقع جواباً للقسم جائز. والسبب في هذا كثرة الاستعمال،

ودورانه على الألسنة، لكثرة استعمال القسم في كلام العرب.

وسبب آخر وهو أمن اللبس بين الفعلين المنفي والمثبت الواقعين جواباً للقسم فلو كان الفعل هنا مثبتاً لوجب توكيده بلام التوكيد ونونه، فعدم توكيده بهما دليل على أنه منفي بلا النافية المحذوفة.

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوْا تَذَكَّرُ يُونُسَ﴾^(٧٦).

وقول الشاعر:

فحالف فلا والله تهبط نلعة من الأرض إلا أنت للذل عارف^(٧٧).

أراد: فلا والله لا تهبط. فحذف (لا) النافية من الفعل المستقبل الواقع جواباً للقسم.

- ومنها: حذف حرف النداء (يا)^(٧٨):

أسلوب النداء من الأساليب العربية التي تكثر في كلام العرب، لذا جاز حذف حرف النداء (يا) قبل المنادى العلم نحو: زيد أقبل. وعبدالله اركب. والتقدير:

يا زيد، يا عبدالله.

وكذلك إذا كان المنادى لفظ الجلالة (الله) جاز حذف حرف النداء والتعويض عنه بميم مشددة، فيقال: اللهم.

أما إذا كان المنادى اسم إشارة، نحو: يا هذا اجتهد، فقد منع أكثر النحاة حذف حرف النداء. وجوز بعضهم لوروده في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسُكُمْ﴾^(٧٩).

وكذلك إذا كان المنادى اسم جنس نحو: يا رجل، لا يجوز حذف النداء. وقصره بعضهم على الضرورة نحو قول النابغة الجعدي:

كليه وجريه ضباع وابشري بلحم امرىء لم يشهد اليوم ناصره^(٨٠).

وجعلوا ما جاء منه شاذاً لا يقاس عليه، نحو قولهم: افتدِ مخنوقٌ، وأطرقُ كرا، وأصبح ليلٌ.

وعلل ابن عصفور الإشبيلي^(٨١) عدم جواز الحذف هنا، لأن الأصل في: يا رجلٌ. يا أيُّها الرجل. فحذفت الألف واللام و (أي)؛ لأنها وصلة لما فيه الألف واللام. فأنحذفت بحذفهما، وصارت (يا) عوضاً عن الألف واللام المحذوفتين، ويعرف بها الاسم لنسبائها مناب أداة التعريف. فلو حذفت (يا) بعد ذلك لكثير الحذف وفي كثرته إجحاف .

٤ - منع حذف معمولها أو ما اتصلت به:

ترتب على إبهام حروف المعاني أيضاً، أن النحاة منعوا حذف معمولها. من ذلك (لم) الجازمة، فلا يجوز حذف معمولها وهو المضارع المجزوم بها. وقصروا ما ورد منه على الضرورة الشعرية: كقول ابن هرمة:

وعليك عهدُ الله أن يبابه أهل السبالة إن فعلت وإن لم^(٨٢).

يريد: إن فعلت وإن لم تفعل. فحذف الفعل المجزوم بـ (لم)، وهذا خاص بالضرورة الشعرية؛ لأن (لم) عامل ضعيف، فلم يتصرفوا فيها بحذف معمولها. ومنه حذف الفعل بعد (قد) نحو قول النابغة الذبياني:

أزف الترحُّل غير أن ركابنا لما تزل برحالتنا وكان قد^(٨٣)

فحذف الفعل بعد (قد) وتقديره: وكان قد زالت.

ومنه حذف فعلي الشرط والجواب بعد (إن) الشرطية، نحو قول رؤبة بن العجاج^(٨٤):

قالت بناتُ العمِّ: يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً قالت: وإن

تريد: وإن كان فقيراً معدماً فزوجنيه.

وهناك مواضع جَوَز النحاة فيها حذف ما اتصل بالحرف منها: مع أحرف الجواب كثيراً مثل: لا، ونعم، وبلى، وأي، وأجل، وجبر، وكلاً. يقال: أجاك زيد؟ فتقول: لا. والأصل: لا. لم يجيء زيد، ويقال: أتذهب؟ فتقول: نعم، والأصل: نعم أذهب. فحذف ما اتصل بهذه الأحرف من جملة الجواب؛ لأنها قائمة مقام تلك الجملة، سادة مسدّ الجواب^(٨٥).

ولعل السبب في جواز ذلك لأن أسلوب الاستفهام من الأساليب التي يكثر دورانها على الألسنة. ويكثر استعمالها لذا حذف ما اتصل بأحرف الجواب تخفيفاً.

مما سبق يتضح أن النحاة منعوا حذف حروف المعاني وبقاء عملها فيما بعدها، في سعة الكلام، إلا في مواضع منها: كثرة الاستعمال، أو وجود عوض من الحرف المحذوف، واتضح أيضاً أن النحاة منعوا حذف ما اتصل بحروف المعاني إلا إذا كثر الاستعمال. وما عدا ذلك فمقصود على الضرورة الشعرية.

ثانياً: أسماء الاستفهام:

عدّ سيويه أسماء الاستفهام من المبهمات، يقول: «و (مَنْ) وهي للمسألة عن الأناسي، ويكون بها الجزاء للأناسي، ويكون بمنزلة الذي للأناسي ... و (ما) مثلها، إلا أن (ما) مبهمة تقع على كل شيء»^(٨٦)

وكذا ابن السراج، يقول بعد ذكره أسماء الاستفهام وكيفية استعمالها: «فهذه المبنيات المبهمات إنما تعرف بأخواتها وتعلم مواضعها من الإعراب بذلك»^(٨٧).

ويقول موضحاً وجه الإيهام فيها، في حديثه عن (مَنْ): «وَأَمَّا (مَنْ) فجعلوه سؤالاً عمن يعقل، نحو قولك: مَنْ هذا؟ ومن عمرو؟ فاستغنى بمن عن قولك: أزيد هذا، أعمرو هذا، أبكر هذا؟ والأسماء لا تحصى، فانتظم بمن جميع ذلك»^(٨٨).

فوجه الإبهام في أسماء الاستفهام أنه لا يستفهم بها عن شيء معين، ويجوز أن تقع على كل شيء، والمقصود بالسؤال شيء غير معين يطلب تعيينه، وهذا الشيء غير المعين شائع مبهم لا يتعين إلا بالجواب.

خصائص أسماء الاستفهام:

١ - أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام.

يرى سيويه وجمهور النحاة أن أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام^(٨٩). لذا نراهم يوجبون تقديم أسماء الاستفهام في الجملة في مواضع كثيرة، نذكر منها على سبيل التمثيل:

- وجوب تقديم المفعول به إذا كان استفهاماً:

فمن المعلوم أن رتبة المفعول به في الجملة العربية أن يكون بعد الفعل والفاعل، ولكن هذا النظام ليس ثابتاً، إذ يتقدم المفعول به لغرض بلاغي وهو تخصيصه بشيء من الأهمية والعناية.

وتقديم المفعول به يرد على صور متعددة، فتارة يكون جائزاً، وتارة يكون واجباً وتارة يكون ممتنعاً. ومن المواضع التي توجب تقديم المفعول به أن يكون من أسماء الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي﴾. أو مضافاً إليها نحو: كتاب من قرأت؟ وصديق أيهم قابلت؟

٢ - وجوب تقديم الخبر إذا كان من أسماء الاستفهام:

رتبة الخبر في الجملة الاسمية أن يلي المبتدأ، وذلك لأنه وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف. غير أن هذا النظام غير ثابت، إذ يجوز تقديم الخبر على المبتدأ^(٩١) لغرض بلاغي يقتضيه المقام، ذلك لأن الخبر موضع اهتمام

المتكلم وعنايته نحو قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٩٢). وقوله تعالى: ﴿أَفَسِحْرُ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾^(٩٣)

وتقديم الخبر على المبتدأ يأخذ صوراً متعددة، فمرة يكون جائزاً. وذلك إذا لم يمنع مانع من تقديمه كالشواهد السابقة. ومرة يكون واجباً، ومرة يكون ممتنعاً. فمن المواضع التي يمتنع فيها تقديم الخبر على المبتدأ أن يكون اسماً من أسماء الاستفهام نحو: من لي معيناً؟ ومن في الدار؟.

ومن المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر أن يكون من أسماء الاستفهام أيضاً نحو: أين زيد؟ وكيف الحال؟ ومتى السفر؟. أو مضافاً إليها، نحو: مساء أي يوم سفرك؟.

ولا يقتصر وجوب تقديم الخبر في هذا الموضع على خبر المبتدأ، بل يشمل أيضاً أخبار النواسخ، من ذلك أنه يجب تقديم خبر (كان) وأخواتها إذا كان استفهاماً، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَنِيبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾^(٩٤).

وقد علل النحاة وجوب تقديم الاستفهام في هذه المواضع بأنه مما له الصدارة في الكلام.

٣ - تعليق أفعال الظن إذا جاء بعدها استفهام:

ومعنى التعليق: ترك العمل لفظاً دون معنى لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها نحو: ما ولا النافيتين، ولا الابتداء، ولا القسم، والاستفهام وله صور ثلاث:

الأولى: أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾^(٩٥).

الثانية: أن يكون مضافاً إلى استفهام نحو: علمت صبيحة أي يوم سفرك؟

الثالثة: أن تدخل عليه أداة الاستفهام، نحو علمت أزيد عندك أم عمرو؟
ونحو: علمت هل زيد قائم أم عمرو؟
ثالثاً: أسماء الشرط:

عدّ ابن يعيش أسماء الشرط من المبهمات، يقول في تعريف (أين): «وأما أين فاسم من أسماء الأمكنة مبهم، يقع على الجهات الست، وكل مكان يستفهم بها عنه فيقال: أين بيتك؟ وأين زيد؟ وتنقل إلى الجزاء فيقال: أين تكن أكن. والمراد: إن تكن في مكان كذا أكن فيه»^(٩٦).

ويقول في حديثه عن (حيث): «فحيث ظرف من ظروف الأمكنة مبهم يقع على الجهات الست..... وكل الظروف التي يجازى بها يجوز أن يجازى بها من غير أن يضم إليها (ما) ما خلا (حيثما) وأختيها وذلك لأنها مبهمة تفتقر إلى جملة بعدها توضحها وتبينها»^(٩٧).

ووضّح الرضي وجه الإبهام في أسماء الشرط بقوله: «وإنما وجب إبهام كلمات الشرط لأنها كلها تجزم؛ لتضمنها معنى (إن) التي هي للإبهام، فلا تستعمل في الأمر المتيقن من المقطوع به، لا يقال مثلاً: إن غربت الشمس أو طلعت، فجعل العموم في أسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد (إن) لأنه نوع عموم أيضاً. والشرط بعد هذه الأسماء أيضاً كالشرط بعد (إن) في احتمال الوجود والعدم. وأيضاً فإنهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامة معنى (إن)؛ إذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في: مَنْ ضُرِبْتُ ضُرِبْتُ: إن ضُرِبْتُ زيداً ضُرِبْتُ، وإن ضُرِبْتُ، بكرةً ضُرِبْتُ، إلى ما لا يتناهى، كذا: ما، ومتى، وسائر أخواتهما»^(٩٨). يتضح من كلام الرضي السابق أن أسماء الشرط مبهمة؛ لأنها لا تقع على شيء معين. فلو قلت مثلاً: من يجتهد ينجح. لا يتضح المقصود بـ(من). فهي اسم مبهم تدلّ على جميع الأناسي. وتدل كذلك على العموم.

خصائص أسماء الشرط:

١ - عملها:

لما كانت هذه الأسماء مبهمة احتاجت إلى شيء بعدها يوضحها ويبين معناها. لذلك عملت الجزم في شيئين، وأفادت ربط الثاني بالأول، فكأنهما شيء واحد. وسمي الأول شرطاً لاعتبار تحقيق مدلوله شرطاً لتحقيق مدلول الجواب، والثاني جواباً وجزاءً لترتبه على الأول ولزومه له.

والغالب في معموليها أن يكونا فعلين مضارعين، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٩٩). وكقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤْتِ إِلَيْكُمْ﴾^(١٠٠). وكقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾^(١٠١). وكقول زهير بن أبي سلمى:

متى تبعثوها تبعثوها ذميمة وتضر إذا ضريتموها فتضرم^(١٠٢)

وكقول الشاعر:

آيان نؤمنك تأمن غيرنا، وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا^(١٠٣).

وقد يكونان مختلفين، فيكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾^(١٠٤). ويكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، كقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له)^(١٠٥). وهذا الأخير لم يرد في القرآن الكريم، وإنما ورد في الحديث النبوي الشريف، وفي الشعر. وجعله النحاة ضعيفاً. وحكم ابن مالك بصحته وجوازه مطلقاً؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء^(١٠٦). وقد أورد الكثير من الشواهد الشعرية عليه، منها قول نهشل بن ضمرة:

ومدرك النبل في الأعداء يطلبه وما يشأ عندهم من نبلهم منعا^(١٠٧).

واشترط النحاة في الشرط أن يكون فعلاً مشتبهاً، أو منفياً بلا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَا يُحِبِّ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ﴾^(١٠٨). أما الجواب فيجوز أن يكون جملة فعلية أو اسمية.

وقد اشترط النحاة في الشرط، أن يكون فعلاً غير ماضي المعنى، وأن لا يكون طلباً ولا جامداً وغير مقترن بحرف تنفيس ولا بحرف نفى غير (لم) و (لا). ويجب اقتران الشرط بالفاء الرابطة للشرط بجوابه في كل موضع يمتنع جعله شرطاً، وذلك كالجملة الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(١٠٩). والجملة الطلبية. والجملة التي فعلها ماضي المعنى، والجملة التي فعلها جامد نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾^(١١٠). أو مقرون (بقد)، أو بحرف تنفيس، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَهُ جَمِيعاً﴾^(١١١). أو بحرف نفى غير لم ولا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾^(١١٢). وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ﴾^(١١٣).

٢ - لها الصدارة في الكلام:

من خصائص هذه الأسماء أن لها الصدارة في جملتها، لذا وجب تقديم المبتدأ إذا كان اسم شرط، نحو: من يقيم أقم معه. ونحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾^(١١٤). وجب أيضاً تقديم المفعول به إذا كان شرطاً، نحو: أيّاً تضرب أضرب، ونحو قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(١١٥).

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾^(١١٦). وقوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾^(١١٧).

أو مضافاً إلى اسم شرط نحو: غلامٌ مَنْ تَكْرُمُ أَكْرَمُ، وصاحبُ أَيِّ فَضْلٍ تَكْرُمُ أَكْرَمُ.

ومما يدل على أن هذه الأسماء لها الصدارة في الكلام أن النحاة منعوا تقديم معمول شرطها أو جوابها عليها، نحو: مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ يَشَبُّ عَلَيْهِ. فلا يجوز تقديم معمول فعل الشرط (الخير) على اسم الشرط (مَنْ) فلا يقال: الخير من يفعل يشب عليه. وقاسوا هذا على الاستفهام. فالاستفهام له صدر الكلام، ولا يجوز أن يعمل ما بعده فيما قبله، كذلك الشرط^(١١٨).

٣ - حكم اتصالها بـ (ما):

من هذه الأسماء ما لا يجزم إلا مقترباً بـ (ما) وهو (حيث) نحو قول الشاعر:^(١١٩)

حيثما نستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان

ومنها ما لا تلحقه (ما) وهو: مَنْ، وما، ومهما، وأنى.

ومنها ما يجوز فيه الأمران وهو: أَيّ، ومتى، وأين، وأيان.

٤ - لا يجوز حذفها:

من خصائص هذه الأسماء أنه لا يصح حذفها. أما شرطها وجوابها فجوز النحاة حذفهما. وفصلوا القول في ذلك على ما هو مذكور في كتبهم.

٥ - وقوع (من) الجارة التي تفيد البيان بعد (ما ومهما):

لفرط إبهام (ما ومهما) من أسماء الشرط، تقع (من) البَيَانِيَّةُ بعد هاتين الأداتين كثيراً، من ذلك قوله تعالى: ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾^(١٢٠). وقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾^(١٢١).

رابعاً: الأسماء الموصولة:

عدّ سيويه الأسماء الموصولة من المبهمات، فتحت عنوان (هذا باب تحقير الأسماء المبهمة) تحدث عن الأسماء الموصولة موضحاً حكمها في التصغير^(١٢٢).

وكذلك فعل المبرد فقد عدّ الأسماء الموصولة من المبهمات، وتحدث عن كيفية تصغيرها تحت عنوان (هذا باب تحقير الأسماء المبهمة)^(١٢٣).

وشرح ابن السراج وجه الإبهام في الأسماء الموصولة بقوله: «لأنّ الموصول لا يصح معناه ولا يتضح إلّا بصلته»^(١٢٤).

وكذا السهيلي وضع الإبهام في الموصولات في حديثه عن (ما) الموصولة قائلاً: «... فإنّ (ما) اسم مبهم في غاية الإبهام، حتى إنّها تقع على كل شيء، وتقع على ما ليس بشيء فلغرض إبهامها لم يعجز الإخبار عنها حتى توصل بما يوضحها»^(١٢٥).

ويقول ابن يعيش أيضاً: «واعلم أنّ الموصولات ضرب من المبهمات، وإنما كانت مبهمة لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرها»^(١٢٦).

فوجه الإبهام في الأسماء الموصولة - كما يتضح من العبارات السابقة - أنها أسماء غير واضحة المدلول، فلو قلنا مثلاً: جاء الذي، ما علم الجائي. أهو إنسان أم حيوان أم جماد أم نبات، فيجوز في (الذي) أن تقع على هذا كله؛ لأنها اسم غامض المعنى، مبهم الدلالة، ولهذين (الغموض والإبهام) أثرهما في غموض المعنى الكلّي للجملة وإبهامه. فالاسم الموصول وحده ناقص الدلالة، وهو بمنزلة الحرف من الكلمة من حيث كان لا يفهم معناه إلّا بضمّ ما بعده إليه، ولذلك كان مبنيّاً.

- خصائص الأسماء الموصولة:

١ - احتياجها إلى صلة:

لما كانت الأسماء الموصولة مبهمه، احتاجت إلى شيء يوضحها ويبين مدلولها. لذا لزمها جملة الصلة أو شبهها، حتى تزيل هذا الإبهام، وتوضح دلالة الاسم الموصول ومعناه.

فالصلة هي التي تعين مدلول الموصول، وتفصل مجمله، وتجعله واضح المعنى كامل الإفادة. بالإضافة إلى أنه يتعرف بها.

وصلة الموصولات الاسمية إما جملة فعلية، وإما جملة اسمية، وإما شبه جملة. ما عدا (أل) فصلتها صفة صريحة، أي خالصة للوصفية، والمراد بها الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجرد والحدوث شبهاً صريحاً - بحيث يمكن أن يحلّ الفعل محلّه ولم تغلب عليه الاسمية الخالصة - لأنّ فيه معنى الفعل، ويراد بها اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب اتفاقاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضْعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ (١٢٧).

ومنع الجمهور وقوع صلة (أل) غير صفة صريحة، كالجمله الفعلية، والجمله الاسمية، وشبه الجمله، وقصروا ما ورد منه على الضرورة أو جعلوه شاذاً (١٢٨).

شروط جملة الصلة:

أوجب جمهور النحاة في الجملة التي تقع صلة للأسماء الموصولة اسمية كانت أو فعلية شروطاً:

الأول: أن تكون خبرية لفظاً ومعنى، أي محتملة للصدق والكذب لذاتها، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ﴾ (١٢٩). خلافاً للكسائي الذي جوز الوصل بجملة الأمر أو النهي.

وهشام (ت ٢٠٩هـ) الذي جوزه بجملة مصدرة بليت أو ببلعل أو بعسى، كما
في قول الفرزدق:

وإني لراج نظرة قبل التي لعلني وإن شطت نواها أزورها^(١٣٠).

والمازني (ت ٢٤٧هـ) الذي جوزه بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر،
نحو: الذي يرحمه الله زيد.

وابن خروف (ت ٦١٠هـ) الذي جوز الوصل بجملة التعجب، نحو: جاء
الذي ما أحسنه.

ومنعه غيره لأن التعجب إنما يكون لسبب خفي، والصلة تكون موضحة،
فيحدث تناقض بين المعنيين^(١٣١).

وجوز الرضي الوصل بجملة القسم، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ
لَيُخَيِّطَنَّ﴾^(١٣٢) ورد هذا لأنه ليس على ظاهره، والمقصود بالإفادة إنما هو جملة
جواب القسم. وهي جملة خبرية.

واشترط الخبرية في صلة الموصول هو ما ذهب إليه الجمهور، وهو
الصحيح، وذلك لكثرة وقوع جملة الصلة على هذا النحو وبخاصة في القرآن
الكريم. وسبب آخر وهو أن الوصل بها هو الذي يفى بالعرض الذي جيء بالصلة
من أجله، وهو تعريف الموصول وتبيينه. وهذا يستدعي أن يتقدم الشعور بمعنى
الصلة على الشعور بمعنى الموصول، حتى يمكن تعريفه بها، وهذا لا يتأتى مع
الوصل بالجملة الإنشائية، سواء أكانت طلبية أم غير طلبية، لأن الأولى لا يحصل
مضمونها إلا بعد النطق بها، والثانية يقارن لفظها حصول مضمونها.

الثاني: أن تكون معهودة مفصلة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ
وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ﴾^(١٣٣). أو بمنزلة المعهود المفصل

وهي الواقعة في مقام التهويل والتفخيم، نحو قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ اللَّيْلِ مَا غَشِيَهُمْ﴾^(١٣٤). أي الذي غشيهم هول عظيم وبلاء كبير، ونحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾^(١٣٥). أي الكثير من العلم والحكمة.

وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعُقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾^(١٣٦). والمعول عليه في الموضعين هو الغرض من الموصول، فإن كان الغرض منه أمراً معهوداً للمخاطب جاءت صلته معهودة مفصلة. وإن أريد به التعظيم أو التهويل جاءت مبهمة بمنزلة المفصلة.

الثالث: أن تشتمل على ضمير عائد على الموصول، مطابق له في الأفراد، نحو قوله تعالى: ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾^(١٣٧). وقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِينَ كَانُوا عَلَيْهَا﴾^(١٣٨).

والتشبيه نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾^(١٣٩). والجمع، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾^(١٤٠). وقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَبْسُغْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُنَّ إِنِ زُنِبْنَ فَعِذْنَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾^(١٤١).

ولا يخلف الاسم الظاهر الضمير العائد إلى الموصول في غير الضرورة عند الجمهور، وذلك نحو قول الشاعر:

سعادُ التي أضناك حُبُّ سعاداً وإعراضُها عنك استمرَّ وزاداً^(١٤٢)

أي: التي أضناك حبها. وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه. خلافاً لابن مالك الذي جوزَه ولم يعدّه قليلاً ولا شاذاً، يدلّ على ذلك أنه عرف الموصول بأنه: (ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه.....)^(١٤٣).

صلة الموصول شبه الجملة:^(١٤٤)

تقع شبه الجملة صلة للموصولات الاسمية، وهي إما ظرف مكاني وإما جار

ومجرور، ويشترط فيهما أن يكونا تامين، يحصل بهما فائدة تزيل إبهام الموصول وتوضح معناه من غير حاجة لذكر متعلقهما.

وقيّد الظرف بالمكاني لأنه هو الذي يكون متعلقة في الصلة كوناً عاماً واجب الحذف، أو كوناً خاصاً واجب الذكر، إلا عند وجود قرينة فيجوز حذفه وذكره، أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقة إلا خاصاً، ولا يحذف إلا بقرينة. ويشترط لوقوعه صلة أن يكون الزمان قريباً من الكلام، نحو: نزلنا المنزل الذي البارحة، أو أمس أو آنفاً. والتقدير: الذي نزلناه البارحة.

فإن كان الزمان بعيداً من زمن الإخبار لم يحذف العامل.

ومن الشواهد على وقوع الصلة ظرفاً، قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾^(١٤٥). ومن الشواهد على وقوعها جاراً ومجروراً، قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾^(١٤٦).

٢ - وجوب تأخير صلتها عنها:

ومن خصائص الموصلات الاسمية، أن تتأخر صلتها عنها وجوباً، فلا يجوز تقديمها سواء أكانت شبه جملة أم غيرها، وذلك عند البصريين، يقول ابن السراج عند ذكره الأشياء التي لا يجوز تقديمها، ومنها الصلة: (ولا يجوز أن تقدم على الموصول)^(١٤٧). وعلل ذلك بقوله: (لأنها كبعضه)^(١٤٨).

وكذلك لا يجوز تقديم شيء من متعلقاتها على الموصول ظرفاً كان أو غيره. أمّا الكوفيون فجوزوا تقديم الصلة على الموصول إذا كانت شبه جملة، ورجحه السيوطي للتوسع فيهما^(١٤٩).

وقصر بعض النحاة جواز تقديم الصلة (شبه الجملة) على (أل) الموصولة إذا جرّت بـ (من)، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَكَاثُرًا فِيهِ مِنَ الرَّاهِدِينَ﴾^(١٥٠)، وقوله

تعالى: ﴿إِنِّي لَكُمْ لِمَنَ التَّصْحِيحِ﴾ ^(١٥١). وقوله تعالى: ﴿وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ ^(١٥٢).

ومنعوه في غير (أل) مطلقاً. خلافاً للسيوطي الذي جوزّه، واستشهد عليه بشواهد شعرية كثيرة منها قول الشاعر:

وأهجو من هجاني من سواهم وأعرض منهم عمن هجاني ^(١٥٣)

والمانعون لذلك مطلقاً قدروا في الشواهد السابقة متعلقاً من جنس المذكور. ويقول ابن السراج في قوله تعالى: ﴿وَكَاؤُافِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ المذكور آنفاً: (ولا يجوز أن تجعل (فيه) من الصلة والذي عندي فيه أن التأويل: وكانوا فيه زاهدين. فحذف (زاهدين) وبينه بقوله (من الزاهدين) ^(١٥٤).

٣ - لا يفصل بينها وبين صلتها بأجنبي:

ومن خصائص الأسماء الموصولة، ألا يفصل بينها وبين صلتها بأجنبي، لأنها كالاسم الواحد، فأشبهها في ذلك المركب المزجي.

وجوز النحاة الفصل بينهما ببعض الفواصل التي تؤكد الكلام وتقويه ولا يضر الفصل بها، وذلك كالقسم نحو قول جرير:

ذاك الذي وأبيك تعرف مالك والحق يدمع ترهات الباطل ^(١٥٥)

وكجملته النداء، بشرط أن يسبقها ضمير المخاطب، نحو قول حسان بن ثابت ^(١٥٦).

وانت الذي، يا سعد، أبت بمشهد كريم، وأثواب السيادة والحمد

وكالجملته المعترضة، نحو قول الشاعر:

ماذا، ولا عيب في المقدور، رمت أما يكفيك بالنجح أم خسر وتضليل ^(١٥٧)

وكالجملته الحالية، نحو قول الشاعر:

إِنَّ الَّذِي، وَهُوَ مُثَرِّ، لَا يَجُوزُ حَرِّ بِفَاقَةِ تَعْتَرِيهِ بَعْدَ إِثْرَاءِ^(١٥٨)

أما (أَل) فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال، لا بأجنبي ولا بغيره.

٤ - يجوز تصغيرها^(١٥٩):

من خصائص هذه الأسماء أنها تصغر، وهي من المبنيات. فكان من حقها ألا تصغر، لأنه لا يصغر من الأسماء إلا ما كان معرباً متصرفاً؛ ولكن لما تصرف في الأسماء الموصولة تصرف الأسماء المعربة فوصفت ووصف بها، وثبتت وجمعت، وأثبتت جرت مجراها في التصغير، فجاز تصغير المتصرف منها على نهج الأسماء المعربة. فلم يتغير أولها بل أبقى على حاله من الفتح أو الضم وعوض من ذلك زيادة ألف في آخره، ويزاد ياء التصغير ثالثة ساكنة بعد فتح، كما هو الحال عند تصغير غيرها من الأسماء. يقول سيبويه: (اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء - يقصد أسماء الإشارة والأسماء الموصولة - فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقّر، وذلك لأن لها نحواً في الكلام ليس لغيرها فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها ومثل ذلك الذي والتي، تقول: (اللَّذِيَّ واللَّتِيَّ.....)^(١٦٠).

ومن الشواهد على تصغير (التي) قول المعجاج:

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالتِّي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ^(١٦١)

فصغر (التي) على (اللَّتْيَا) مع إبقاء أولها مفتوحاً، وزيادة ياء التصغير ثالثة وذلك على غير قياس.

وإذا صغر المثنى منها حذفت ألف العوض لالتقائها ساكنة مع ألف التثنية وبائها، فيقال في تصغيره: اللَّذِيَّانِ واللَّتِيَّانِ

وكذلك عند تصغير الجمع المذكر منه، تحذف الألف، ويبقى ما قبلها

مفتوحاً؛ لأنها محذوفة لعله عند الأخفش، فيقال في تصغيره: اللّذْيُون، واللّذْيَيْن. أمّا سيبويه فإنّه يحذف الألف نسباً؛ أي لا لعله، فلا يلزم فتح ما قبلها بل يضمّ ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء، فيقال في تصغيره: اللّذْيُون، بضم الياء مشددة، واللّذْيَيْن، بكسر الياء مشددة^(١٦٢).

أمّا جمع (اللّتيّات) فيقال في تصغيره: (اللّتيّات) بحذف ألف العوض أيضاً؛ لأنّ العرب استغنت باللّتيّات عن تصغير اللّاتي واللّائي، فلم يسمع تصغيرهما^(١٦٣).

خامساً: أسماء الإشارة:

عدّ سيبويه والمبرد أسماء الإشارة من المبهمات^(١٦٤) وابن السراج كذلك، يقول عند ذكره لأنواع المعرفة: «وأما المبهم فنحو: هذا وتلك وأولئك»^(١٦٥).

ووضح السهيلي وجه الإبهام في هذه الأسماء بقوله: «تسميتهم هذه الأسماء المبهمة مأخوذة من: أبهت الباب إذا أغلقته، واستبهم عليّ الجواب أي: استغلق، وكذلك هذه الأسماء إنما وضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض، فاكتمى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب»^(١٦٦).

وكذلك ابن يعيش وضّح وجه الإبهام في هذه الأسماء بقوله: «ويقال لهذه الأسماء مبهمات؛ لأنها تشير بها إلى كلّ ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتلبس على المخاطب، فلم يدر إلى أيها تشير فكانت مبهمة لذلك. ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس»^(١٦٧).

فأسماء الإشارة مبهمة؛ وذلك لأنّه عند الإشارة بها مجردة تقع على كلّ شيء من حيوان أو نبات أو جماد، فلا تدلّ على شيء معين، مفصّل، مستقل فلذلك لا يزول إبهامها إلّا بما يصاحب لفظها من إشارة حسية، أو ما يجيء بعدها من نعت

أو بدل أو عطف بيان، لإزالة الإبهام، ومنع اللبس عنها نحو: جاء هذا الفاضل، جاء هذا الرجل.

خصائص أسماء الإشارة: (١٦٨)

١ - الإشارة ومراتبها:

استعملت أسماء الإشارة على ثلاث مراتب عند الجمهور، قريبي ولها المجرد، نحو ذا، وذِي، وذَان، وتَان، وأولاء. ووسطى ولها المتصل بالكاف نحو: ذاك وذِيكَ وذَانِكَ وتَانِكَ وأُولَئِكَ وأُولَآءِ. وبُعْدَى، ولها المتصل بالكاف واللام، نحو: ذلك، وتلك، وأُولَئِكَ.

وذهب بعض النحاة إلى أن الإشارة على مرتبتين: قريبي، ويستعمل لها المجرد، وبُعْدَى، ويستعمل لها المتصل بالكاف وحدها، أو بالكاف واللام. وتسمى اللام التي تلحق أسماء الإشارة (لام البعد) وهي حرف لا محل له من الإعراب.

وكذلك الكاف التي تلحق أسماء الإشارة تسمى (كاف الخطاب) وهي حرف مبني أيضاً لا محل له من الإعراب. وليست ضميراً؛ لأن أسماء الإشارة من المبنيات، والمبني لا يضاف^(١٦٩).

وتزاد اللام في آخر بعض الأسماء دون بعض، فتزاد مع كاف الخطاب في آخر أسماء الإشارة التي للمفرد المذكر نحو: (ذلك) وتزاد في آخر ثلاثة من الأسماء التي للمفردة المؤنثة وهي: تي وتا وذِي.

وتزاد في آخر كلمة (أولى) المقصورة دون (أولاء) الممدودة:

وهناك مواضع يجب ترك اللام فيها:

الأول: في اسم الإشارة للمثنى المذكر والمثنى المؤنث نحو: ذاك وتلك.

الثاني: في اسم الإشارة لجمع الذكور ولجمع الإناث وهو (أولاء) في لغة المدّ. فيقال: أولئك، بالمدّ مع الكاف فقط من غير لام البعد، ولا يجوز أن يقال: أولاء لك. أمّا على لغة القصر (أولى) فإنه يجوز اتصال الكاف وحدها فقط من غير لام البعد، فيقال: (أولاك)، ويجوز اتصال لام البعد والكاف معاً فيقال: أولاً لك.

الثالث: اسم الإشارة المتصل به (هاء) التنبيه وكاف الخطاب، نحو: (هذا) فلا يجوز اتصال اللام به، فلا يقال: هذا لك.

وسبب المنع في المواضع السابقة هو لعدم توهم أن اسم الإشارة مع لام البعد وكاف الخطاب كلمتان: مبتدأ وخبر، فتعرب: (ذان) مبتدأ. و (لك) خبره. وتعرب (أولاء) مبتدأ. و (لك) خبره. وتعرب (هذا) مبتدأ. و (لك) خبره.

٢ - اتصالها بـ (ها) التنبيه:

من خصائص أسماء الإشارة أنه يصح أن تدخل عليها (ها)، التي هي حرف تنبيه وضع لزيادة الكلام تأكيداً وتقوية.

وأكثر ما تتصل (ها) بأسماء الإشارة التي يشار بها إلى القريب، نحو: ذا، وهذه، وذان، وتان، وأولاء. فيقال: هذا، هذه، هذان، هاتان، هؤلاء، وذلك بكثرة.

ويقل اتصالها بأسماء الإشارة التي يشار بها إلى المتوسط وهي أسماء الإشارة المقترنة بكاف الخطاب، فيجوز اتصالها بـ (ها) بثلاثة هي: (ذاك) للمفرد المذكر، ومنه قول طرفة بن العبد:

رَأَيْتُ بَنِي غِبْرَاءَ لَا يَنْكُرُونِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَمْدَدِ^(١٧٠)

و (تاك، وتيك) للمفردة المؤنثة ومنه قول ذي الرمة:

قَدْ احْتَمَلْتُ مَيَّ فَهَاتِيكَ دَارَهَا بِهَا السَّحْمُ تَرْدِي وَالْحَمَامُ الْمَطْوِقُ^(١٧١)

ويمتنع دخول (ها) على أسماء الإشارة المتصلة بالكاف واللام معاً، نحو: ذلك. فلا يقال: هذا لك. وللنحاة في سبب منعه آراء منها:

أن العرب كرهت كثرة الزوائد. ومنها: أن (ها) للتنبيه، واللام للتنبيه فكرهوا الجمع بين حرفين المعنى واحد. ولعل سبب المنع هو لثلا يتوهم أنه كلمتان: مبتدأ وخبر فيظن السامع أن المقصود به جملة، فيعرب (هذا) مبتدأ، و(ذلك) خبره^(١٧٢).

ويمتنع دخول (ها) على أسماء الإشارة المتضمنة معنى الظرفية المكانية المشار بها إلى البعيد مثل (ثمَّ) و (هنا) بفتح الهاء أو كسرهما مع تشديد النون و (هنالك). بينما يجوز اتصالها بأسماء الإشارة المتضمنة معنى الظرفية المكانية المشار بها إلى القريب، نحو (هنا) فيقال: (ههنا) بكثرة. ومنه قوله تعالى: ﴿فَإذْ هَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتَلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾^(١٧٣). ومثل (هناك) فيقال: (ههناك) بقلّة.

٣ - الفصل بين (ها) وأسماء الإشارة:

جوّز النحاة الفصل بين (ها) وأسماء الإشارة بضمائر الرفع المتفصلة للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب، وذلك بكثرة. يقول ابن مالك: «وفصلها - أي (ها) التنبيه - من المجرد بـ (أنا) وإخوته كثير وبغيرهما قليل»^(١٧٤).

وذلك نحو: ها أنا ذا حاضر، ها أنت ذا حاضر، ها هو ذا حاضر، وهذا الفصل الغرض منه التأكيد على الحضور وإثباته لمن يعتقد غائباً^(١٧٥).

ومن الفصل بينهما بالضمير قوله تعالى: ﴿هَآأَنْتُمْ أَوْلَآءُ يُحِبُّونَهُمْ﴾^(١٧٦).

ويرى سيويه أن (ها) التنبيه ليست داخلية على اسم الإشارة، وإنما هي داخلية على الضمير، يدلّ على ذلك إعادتها بعد الفصل نحو: ها أنا هذا حاضر^(١٧٧) ومنه قوله تعالى: ﴿هَآأَنْتُمْ هَآؤُلَآءُ حَبَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾^(١٧٨).

وقد عللّ النحاة إعادة (ها) التنبيه مرة أخرى بزيادة التوكيد، والصحيح عندهم أنها داخلية على اسم الإشارة والضمير فاصل بينهما.

ويجوز فصل (ها) التنبيه من أسماء الإشارة بغير الضمائر، كالقسم، نحو قول

زهير :

تَعْلَمُنْ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا فَاقْصِدْ بِذِرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَسْلُكُ^(١٧٩)

و (إِنَّ) المؤكدة كما في قول النابغة الذبياني:

هَإِنْ تَا عِثْرَةٌ إِنْ تَكُنْ قِيلَتْ فَإِنْ صَاحِبَهَا قَد تَاهَ فِي الْبِلَدِ^(١٨٠)

والفصل بين (ها) التنبيه واسم الإشارة في المواضع السابقة قليل، والكثير الفصل بينهما بضمائر الرفع المنفصلة.

٤ - نعت أسماء الإشارة والنعت بها:

من خصائص أسماء الإشارة - ما عدا الظرفية منها - أنها من الأسماء التي تصلح أن تقع نعتاً وأن تقع منوعة.

أما وقوعها نعتاً فلأنها في مذهب ما يوصف به من المشتقات نحو: الحاضر، والشاهد، والقريب، والبعيد. فإذا قيل (ذاك) فتقديره: البعيد أو المستنحي أو نحو ذلك.

أما وقوعها منوعة فلما فيها من الإبهام. وذلك أنه إن قيل: (هذا) دون إشارة حسيّة جاز أن تقع الإشارة على كلّ ما بالحضرة من إنسان أو حيوان أو جماد. فيبهم على المخاطب إلى أيّ الأنواع وقعت الإشارة فتفتقر حينئذ إلى النعت. ويكون الغرض منه بيانها وتوضيحها.

وإذا نعتت أسماء الإشارة، وجب في نعتها أمور^(١٨١):

الأول: أن يكون اسم جنس مقترناً بالألف واللام، نحو: مررت بهذا الرجل، واشتريت هذا الفرس، أو اسماً مشتقاً مقترناً بالألف واللام، نحو: أكرمت هذا

العالم، ومررت بهذا الفقيه. وذلك لأنه أنقص تعريفاً من أسماء الإشارة.

ولا يجوز أن تنعت بما أضيف إلى الألف واللام. وعلل النحاة ذلك لأنّ النعت فيها بمنزلة شيء واحد معها، فلمّا كانت لا تضاف، امتنع كون نعتها مضافاً، فلا يقال: جاءني هذا ذو المال، ولا: رأيت ذاك غلام الرجل، على النعت، وإنّما على البدل.

الثاني: أن يطابق منعوته في الأفراد والتذكير وفروعهما. مع عدم تفريق النعوت.

الثالث: عدم فصله من منعوته مطلقاً. فلا يقال في: (أكرمت هذا العالم محمداً): أكرمت هذا محمداً العالم. وذلك لشدة احتياجه إليه.

الرابع: عدم قطعه منه في إعرابه.

وأما وقوعها نعتاً فلأنّها من قبيل الجامد المؤول بمشتق، فإذا وقعت نعتاً، وجب فيها أن تكون دون المنعوت في التعريف أو مساوية له^(١٨٢). وذلك لأنّ النعت تنمّة للمنعوت وزيادة في بيانه، والزيادة تكون دون المزيد عليه. ولذا لزم أن ينعت بها العلم، نحو: أكرمت محمداً هذا، أو ما أضيف إليه، نحو: أكرمت صديقاً محمداً هذا، أو ما أضيف إلى ضمير نحو قوله تعالى: ﴿فَذَوْقُوا يَمًا فَسَيْتَمُ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾^(١٨٣).

أما في غير ذلك، فلا تقع نعتاً عند الجمهور، وذلك نحو: الاسم المعروف بالألف واللام، نحو: جاء الرجل هذا؛ وذلك لأنه دونها في التعريف فلا يجوز أن يوصف بها. ويكون إمّا بدلاً وإمّا عطف بيان^(١٨٤).

٥ - يجوز تصغيرها:

أسماء الإشارة من المبنيات. فكان حقها ألا تصغّر. ولكن لما تصرف فيها

تصرف الأسماء المعربة، فوصفت ووصف بها، وثبتت وجمعت، جرت مجراها في التصغير.

ولما كان تصغيرها على خلاف الأصل، صغرت على نهج يخالف نهج الأسماء المعربة، فلم يغير أولها، بل أبقى على حاله من الفتح أو الضم، وعوض من ذلك زيادة ألف في آخره، مع زيادة ياء التصغير ثالثة ساكنة بعد فتح كما هو الأصل في الأسماء المعربة، فقليل في تصغير (ذا، وتا): (ذِيَا وَتِيَا) ^(١٨٥).

فإذا ثبت حذف ألف العوض لالتقاءها ساكنة مع ألف التثنية ويائها، فيقال: ذِيَان، وَتِيَان.

أمّا في الجمع فتصغير (أولى) مقصوراً على (أوليا) بزيادة ألف العوض آخراً. وتصغير (أولاء) ممدوداً على (أولياء) بزيادة ألف العوض قبل الهمزة ^(١٨٦).

سادساً: الضمائر:

المقصود بالضمير ما دلّ على: متكلم، نحو: أنا ونحن، أو مخاطب، نحو: أنت وأنتما، أو غائب نحو: هو وهما.

وتنقسم الضمائر تقسيمات مختلفة، فتقسم إلى بارز وإلى مستتر، ويختص المستتر بضمير الرفع. وهو إمّا مستتر وجوباً وإمّا جوازاً.

وينقسم البارز إلى متصل وإلى منفصل. وينقسم المتصل من حيث مواقع الإعراب ثلاثة أقسام: ما يختص بمحلّ الرفع، وما هو مشترك بين محلّ النصب والجذر، وما هو مشترك بين الثلاثة. وينقسم المنفصل من حيث مواقع الإعراب قسمين: ما يختص بمحلّ الرفع، وما يختص بمحلّ النصب.

والضمائر كلّها لا تخلو من إبهام وغموض سواء أكانت للمتكلم أم للمخاطب أم للغائب. فلا بدّ لها من شيء يزيل إبهامها ويفسر غموضها.

فأما المتكلم والمخاطب فيفسرهما وجود صاحبهما قبل الكلام. فالمتكلم حاضر يتكلم بنفسه، والمخاطب حاضر يكلمه غيره مباشرة.

وأما الغائب فصاحبه غير معروف لأنه غير حاضر ولا مشاهد، فهو أكثر الضمائر إبهاماً وغموضاً. فكان لا بدّ له من شيء يفسّره ويوضح المراد منه.

ويسمى هذا المفسر والموضح (مرجع الضمير).

وقاس الرضي الإبهام في الضمائر واحتياجها إلى مرجع يفسّرها، على الحروف. يقول في تعليقه لبناء الضمائر: «وإنما بنيت المضمّرات إمّا لشبهها بالحروف وضعاً على ما قيل كالتاء في (ضربت) والكاف في (ضربك) ثم أجريت بقية المضمّرات نحو: (أنا ونحن وأنتما وهما)، مجراها طرداً للباب، وإمّا لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفسّر أعني الحضور في التكلم والمخاطب. وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادي»^(١٨٧).

نخلص من كلام الرضي إلى أنّ الضمائر مبهمة وبخاصّة ضمائر الغائب لعدم دلالتها على معيّن ولذلك احتاجت إلى ما يفسرها ويوضح معناها.

مرجع الضمائر المبهمة:

لما كانت الضمائر وبخاصّة التي للغائب مبهمة، احتاجت إلى ما يفسّرها ويوضح معناها، وهو ما يسمى بمرجع الضمير. ومرجع الضمير الذي يفسّره ويزيل إبهامه نوعان: مرجع لفظي، ومرجع غير لفظي. والمقصود بالمرجع اللفظي، الذي يتقدم على الضمير، والغالب فيه أن يرد على ثلاث حالات:

الأول: أن يكون متقدماً في اللفظ والرتبة، نحو: أكرم العربيّ ضيفه. وحفظ محمدٌ درسه. ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ ^(١) ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ^(١٨٨). ف (الإنسان) مرجع ضمير الغائب (الهاء) في (رددناه) وهو متقدم عليه في اللفظ والرتبة.

الثانية: أن يكون متقدماً في اللفظ دون الرتبة، نحو: أكرم ضيفه محمد. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أُنزِلَتْ إِبْرَاهِيمَ رُبُّهُ، بِكَلِمَاتٍ﴾^(١٨٩). ف (إبراهيم) مرجع ضمير الغائب (الهاء) في (ربه) وهو متقدم في اللفظ دون الرتبة. لأنه مفعول به ورتبه بعد الفاعل.

الثالثة: أن يكون متقدماً في الرتبة دون اللفظ، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾^(١٩٠). ف (موسى) مرجع ضمير الغائب (الهاء) في (نفسه) وهو متقدم في الرتبة لأنه فاعل، ومتأخر في اللفظ.

وأما غير الغالب في المرجع اللفظي فهو ما يعرف بالتقدم الحكمي، وهو أن يكون المرجع متأخراً لفظاً ورتبة على الضمير، وهذا ما يعرف عند النحاة بعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وقد جوزوا هذا في مواضع لأسباب ذكرها الرضي بقوله: «فإن قلت فأيش الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه، قلت: قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهماً حتى تشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسروه فيكون أوقع في النفس. وأيضاً يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين بالإجمال أولاً والتفصيل ثانياً فيكون أكد»^(١٩١).

وقد ورد التقدم الحكمي في مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ ضمير الشأن، أو القصة^(١٩٢)، وهو ضمير مبهم للغائب تفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأيها. والغرض منه الدلالة على تنبيه السامع إلى عظم الحديث. ويرجع ذلك إلى بلاغة العرب في كلامهم التي يراعون فيها أن يكون الكلام مناسباً للمقام وللمقتضى الحال. فقد كان بلغاء العرب إذا أرادوا ذكر جملة تشتمل على معنى مهم أو غرض سام يستحق التنبيه ولفت الأنظار، وتشويق النفس إليه، لم يذكروا الجملة مباشرة خالية، مما يدل على تلك

الأهمية والمكانة. فكانوا يقدمون لها بأدوات تثير الانتباه، منها أدوات التنبيه، ومنها ضمير الشأن. فيكون بما فيه من إبهام وغموض مثيراً للتشوق والتطلع دافعاً إلى سماع ما يزيل إبهامه وباعثاً للرغبة فيما يفصله ويوضحه. فتقديم الضمير في صدر الجملة ليس إلا تمهيداً لهذه الجملة المهمة. من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١٩٣). فقوله تعالى: (هو) ضمير الشأن عائد على الجملة الاسمية بعده (الله أحد) وهي متأخرة عنه لفظاً ورتبة.

ويشترط في الجملة الواقعة خبراً عن مبتدأ هو ضمير الشأن أو القصة أن تكون خبرية. فلا يفسر بالإنشائية ولا الطلبية. وأن يصرح بجزأها فلا يحذف أحدهما. لأنه جيء به لتأكيدهما وتفخيم مدلولها، والحذف مناف لذلك. ولا يجوز تقديم هذه الجملة ولا جزئها على ضمير الشأن.

ولا تحتاج الجملة الواقعة خبراً عن هذا الضمير إلى رابط يربطها به؛ لأنها عين المبتدأ في المعنى. ويبرز ضمير الشأن مبتدأ كآلية السابقة، واسماً لـ (ما) الحجازية كقول الشاعر^(١٩٤).

وما هو من يأسو الكَلُومَ ويتقي به نائبات الدهر كالدائم البخل.

ويبرز منصوباً في بابي (إن، وظن) فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوْا يَكُوْنُونَ عَلَيْهِ لَبَدًّا﴾^(١٩٥). والثاني كقول الشاعر:

علمته الحق لا يخفى على أحد فكُنْ محققاً تنل ما شئت من ظفر^(١٩٦)

ويستر في بابي (كان وكاد) فالأول نحو قول العجير السلولي:

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مئن بالذي كنت أصنع^(١٩٧)

على رواية رفع (صنفان).

والثاني كقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾^(١٩٨) في قراءة الفعل (يزيغ) بالياء^(١٩٩).

الثاني: أن يكون الضمير فاعلاً لفعل المدح والذم (نعم وبئس) وما ألحق بهما من الأفعال التي تؤدي معناها. وذلك إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً مبهماً مفسراً نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ۖ أَفَلَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ۚ يَتَّبِعُ الظَّالِمِينَ بَدَلًا ۚ﴾^(٢٠٠). ونحو قول الشاعر:

نعم امرأ هرماً لم تمر نائبة إلا وكان لمرتاع بها وزراً^(٢٠١)

ففاعل (بئس) في الآية الكريمة ضمير مستتر وجوباً مبهم مفسر بنكرة بعده وهو التمييز (بدلاً) المتأخر عنه لفظاً ورتبة. ومن أحكام هذا الضمير أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقاً، وذلك لسببين:

الأول: عدم تصرف (نعم وبئس).

الثاني: أن الضمير المفرد المذكر أشد إبهاماً من غيره.

وأما تمييزه فذهب الجزولي (ت ٦٠٥ هـ) إلى لزوم إفراده. وأوجب الرضي مطابقته لما قصد^(٢٠٢). ولا يجوز فصله من تمييزه لشدة احتياجه إليه إلا بشبه الجملة.

الثالث: أن يكون الضمير مجروراً بـ (رُبّ) مفسراً بالتمييز، نحو: ربّ صديقاً قابلت. (فالهاء) في ربّ ضمير مبهم عائد على (صديقاً) المفسر له. وهو متأخر عنه لفظاً ورتبة.

والمعروف أن (رُبّ) حرف جر لا يجر إلا النكرات، نحو: ربّ صديق أنفع من شقيق. وشذّ جرّها ضمير الغيبة عند بعض النحاة، لذا اختلفوا في هذا الضمير الذي تدخل عليه (رُبّ) أم معرفة هو أم نكرة؟ فذهب الجمهور إلى أنّه معرفة على

أصله وجوزوا دخول (ربّ) عليه بشرط أن يكون للمفرد الغائب. ويفسره تمييز بعده. ويشترط في الضمير المتصل بها الأفراد والتذكير، كما يشترط في تمييزها أن يكون مطابقاً للمعنى^(٢٠٣).

الرابع: الضمير في باب التنازع إذا عمل الفعل الثاني في الاسم الظاهر، فاحتاج الفعل الأول إلى مرفوع، نحو: قاما وقعد أخواك .. فإن الفعل الأول يعمل في ضمير مثني مرفوع هو ألف الإثنين. ومرجعه هو لفظ (أخواك) المتأخر عنه لفظاً ورتبة. أمّا في اللفظ فهو ظاهر، وأمّا في الرتبة فلأنّ الفاعل كالجاء من عامله. وعامله معطوف على عامل الضمير ورتبة المعطوف متأخرة عن رتبة المعطوف عليه.

الخامس: الضمير المبدل منه ما بعده، كقولك في ابتداء الكلام: ضربته زيداً. وقول بعضهم «اللهم صلّ عليه الرءوف الرحيم». فالهاء في (ضربته) ضمير مبهم عائد على (زيداً) المتأخر عنه لفظاً ورتبة. وكذلك الهاء في (عليه) ضمير مبهم عائد على (الرءوف) المتأخر عنه لفظاً ورتبة.

السادس: الضمير المتصل بالفاعل المتقدم على مفعوله في اللفظ والرتبة. وهذا الضمير العائد إلى مرجعه المفعول به المتأخر عن فاعله في اللفظ والرتبة، نحو: أطاع ابنه الوالد.

وقد جعل جمهور النحاة هذا شاذاً خاصاً بالضرورة الشعرية خلافاً لأبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ)، ولأبي عبد الله الطوال من الكوفيين (٢٤٣هـ) ولأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، ولابن مالك، وللرزي ولأبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) في جوازه في سعة الكلام ونشره^(٢٠٤)، وذلك كقول أبي الأسود الدؤلي.

جزى ربّه عنيّ عديّ بن حاتم جزاء الكلابِ العاويات وقد فعل^(٢٠٥).

فالضمير الهاء في (ربّه) عائد على (عديّ) المتأخر عنه لفظاً ورتبة. وقد علّل ابن جني جواز ذلك بقوله: (لأنّ المفعول به قد شاع تقدمه على الفاعل واطرد في كلام العرب حتى ظنّ أنه قسم قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر. وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً، فلمّا كثر وشاع كان الموضع له، حتى إنه إذا أخر فموضعه التقديم. فكأن الشاعر أراد: جرى عديّ بن حاتم ربّه. ثم قدّم الفاعل على أنّه قد قدره مقدماً عليه مفعوله فجاز ذلك وهذا ممّا تقبله هذه اللغة ولا تعافه) (٢٠٦).

السابع: أن يكون المبتدأ ضميراً معتاداً مسخراً عنه بمفسره أي: بمرجه، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ (٢٠٧) فالضمير (هي) عائد على متأخر لفظاً ورتبة وهو (حياتنا) الواقعة خبراً عنه ومفسرة له.

وأما المرجع غير اللفظي، فالمقصود به المرجع المفهوم من السياق لدلالة المعنى عليه. والشواهد على هذا كثيرة، نذكر منها قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (٢٠٨) فمرجع الضمير في (أنزلناه) غير ملفوظ به، ولكنه معلوم من السياق لدلالته عليه. والمقصود به (القرآن) والدليل المعنوي على ذلك أن النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان دليل على أن المنزل هو القرآن لقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ﴾ (٢٠٩).

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهِمَا مِنْ ذَابِكَةٍ﴾ (٢١٠)، فمرجع الهاء في قوله (ظهرها) غير ملفوظ به لدلالة السياق على أن المقصود به (الأرض) لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ذَابِكَةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رَرْقُهَا﴾ (٢١١).

سابعاً: الظروف المبهمة: (٢١٢)

الظرف، سواء دلّ على زمان أم مكان، إمّا مبهم وإما محدود. ويقال للمحدود الموقت والمختصّ أيضاً. والمقصود بالمبهم من ظروف الزمان ما يدل على زمن

غير محدد، بمعنى أنه لا يعرف مقدار ابتدائه أو مقدار انتهائه نحو: حين، ووقت، ومدة، وزمن. تقول: وقفت مدةً. وانتظرت حيناً. واستغرقت وقتاً في كتابة بحثي. ومنه قوله تعالى: ﴿سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي وَأَيَّامًا آمِنِينَ﴾^(٢١٣) فقوله تعالى ﴿لِيَالِي وَأَيَّامًا﴾ كل منهما ظرف زمان مبهم، يدل على قدر من الزمان غير محدد بعينه.

ومن الظرف الزماني المبهم ما يدل على وجه من الزمان دون وجه مثل: صباح، ومساء، وعشية، وغداة.

ويعرف الظرف الزماني المبهم بأنه لا يقع جواباً لـ (متى أو كم) الاستفهاميتين.

ويكون الظرف الزماني المبهم بمنزلة التأكيد المعنوي لزمن عامله، لأن معنى قولنا مثلاً: سار الرجل، هو حصول سير من الرجل في زمان فات. فإذا قلنا: سار الرجل زمناً، كان المعنى أيضاً حصول سير الرجل في زمن فات. فالظرف الزماني لم يفد إلا التأكيد المعنوي للزمن. أما إذا أفاد الظرف زماناً جديداً لا يفهم من عامله فيكون مؤسساً نحو: ذهبت إلى الحديقة اليوم، وقضيت بين الأشجار وقتي.

ويسمى الظرف المؤكد ومنه قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾^(٢١٤). فالظرف الزماني (ليلاً) أكد زمن الفعل (أسرى) لأنه معلوم أن الإسراء لا يكون إلا ليلاً. فهو لم يفد إلا التأكيد المعنوي للزمن.

أما المختص من ظروف الزمان، فهو ما يدل على وقت وقدر معين محدد، نحو قوله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾^(٢١٥) كل منهما ظرف زمان مختص أي محدد بعينه.

ويعرف الظرف الزماني المختص بأنه يقع جواباً لـ (متى) نحو: يوم

الخميس، وليلة الجمعة، جواباً لمن سأل: متى قدمت؟.

ومنه المعداد، وهو ما يقع جواباً لـ (كم) نحو: يومين، وأسبوع، وشهر وعام وسنة، جواباً لمن سأل: كم قضيت في الرياض؟ مثلاً.

والاختصاص قد يكون بالعلمية، نحو: رمضان، أو بالإضافة، نحو: يوم الجمعة، أو بالوصف، نحو: سرت يوماً طويلاً. أو بالعدد، نحو: سرت يومين..... ونحوها.

والمقصود بالمبهم من ظروف المكان، ما دلّ على مكان غير معيّن. أي ليس له صورة تدرك بالحسّ الظاهر، ولا حدود تحصره بين نهايات تحدد جوانبه. كالجهات الستّ وهي: أمام أو قدام، ووراء أو خلف، ويمين ويسار أو شمال، وفوق وتحت. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾^(٢١٦). وما ألحق بها في الدلالة على الشيوخ، نحو: ناحية، وجانب، ومكان، وأرض. من ذلك قوله تعالى: ﴿أَقْلُوا يَوْسُفَ وَأَطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾^(٢١٧) فقوله (أرضاً) مفعول فيه ظرف مكان مبهم ليس من أسماء الجهات الستّ لكنه يشبهها في الإبهام وعدم الاختصاص بمكان بعينه.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضِيقًا مُقَرَّنِينَ دَعَوْهُنَا لَا تُبْرَكُوا﴾^(٢١٨). فقوله تعالى: ﴿مَكَانًا﴾ مفعول فيه (ظرف مكان) مبهم ليس من أسماء الجهات الستّ لكنه يشبهه في الإبهام وعدم الاختصاص بمكان معيّن.

والحق جمهور النحاة بالظروف المبهمة المقادير، وهو ما يدلّ على مساحة معلومة من الأرض وذلك نحو: (فرسخاً) و (ميلاً) و (بريداً) نحو: سرت فرسخاً، وسرت ميلاً؛ لأنها وإن كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة. وخالف بعض النحاة في ذلك فعدّها من المختص؛ لأنها معلومة المقدار.

والصحيح أن المقادير فيها إبهام واختصاص، أما الإبهام فمن جهة أنها لا تختص ببقعة بعينها، وأما الاختصاص فمن جهة دلالتها على كمية معينة.

فعلى ضوء هذا الاختلاف يمكن تقسيم المبهم من ظروف المكان قسمين:

● ما يكون مبهم المكان والمسافة معاً، وهو الجهات الست وما ألحق بها في الدلالة على الشيوخ.

● وما يكون مبهم المكان معين المسافة، وهو أسماء المقادير. فهي شبيهة بالمبهم من جهة

أنها ليست أشياء معينة في الواقع، ومحددة من حيث إنها معينة المقدار.

ومن المبهم اسم المكان المشتق من الحدث الذي اشتق منه العامل، واتحدت مادته ومادة عاملة نحو: ذهب مذهباً. وجلست مجلساً. إذا لم يضاف أو يوصف. فإن أضيف نحو: ذهب مذهب العقلاء، أو وصف، نحو: ذهب مذهباً حسناً، فهو حينئذ من المختص.

وجه الإبهام في ظروف المكان:

وجه الإبهام في هذه الظروف من وجهين:

الأول: أن لا يلزم مسماه. من حيث إن خلف الإنسان قدام لغيره. وقد يتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفه جهة أخرى له؛ لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فهي جهات له، وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها.

الثاني: أن هذه الجهات لا أمد لها معلوم. فخلفك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا.

أما المختص من ظروف المكان فهو ما كان له حد ونهاية، أو ما كانت له

أقطار تحويه نحو: الدار، والمسجد، والسوق، والخيمة، والبلد، وغيرها.

خصائص الظروف المبهمة:

١ - ما ينصب منها على الظرفية:

اختصت ظروف المكان المبهمة بالنصب على الظرفية المكانية دون المختص منها، فيجب جرّة بـ (في) نحو: صليت في المسجد، وأقمت في الدار، ومشيت في الطريق إلخ.

وأما قول الشاعر:

جزى الله ربُّ النَّاسِ خيرَ جزائه رفيقين قالا خيمتي أمَّ معبدٍ^(٢١٩)

فضرورة شعرية شاذة لا يقاس عليها. وكان حق الشاعر أن يصرح بحرف الجر (في) فيقول:

(قالا في خيمتي أم معبد) لأنه ظرف مختص.

واستثني من ذلك الفعل (دخل) فقد توسعت العرب فيه فحذفوا حرف الجر (في) معه وأوصلوه بنفسه إلى الظرف المختص فأجازوا: دخلت المسجد، ودخلت الدار ونحو ذلك. ونصبوه على الظرفية المكانية توسعاً. وهذا مطرد لكثرة استعمالهم إياه^(٢٢٠). فيجوز القياس عليه.

واستثني كذلك الظرف المكاني المختص (الشام) مع الفعل (ذهب) والظرف المكاني لمختص (مكة) مع الفعل (توجّه). فقد قالت العرب: ذهب الشام، وتوجّهت مكة. فنصبوهما على الظرفية المكانية توسعاً.

أما ظروف الزمان فتنصب على الظرفية مطلقاً، مبهمة كانت أو مختصة وعلل النحاة ذلك بأن الفعل يدلّ بالوضع على شيئين:

أحدهما: الحدث.

وثانيهما: الزمن.

ويدل على المكان بدلالة الالتزام؛ لأن كلَّ حدث يقع في الخارج لا بدَّ أن يكون وقوعه في مكان (ما). فلمَّا كانت دلالة الفعل على الزمان لأنَّه أحد جزأي معناه الوضعي قوي على نصب الزمان بنوعيه: المبهم والمختص. ولمَّا كانت دلالته على المكان بالالتزام لا بالوضع، لم يتو على نصب جميع الأسماء الدالة على المكان، بل تعدى إلى المبهم منه لكونه دالاً عليه في الجملة وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته لكونه بالنظر إلى المادة قوي الدلالة على هذا النوع.

أمَّا اسم المكان المشتق فحكمه النصب على الظرفية بشرط أن يتحدَّ مادةً مع عامله، نحو: ذهبت مذهبَ العقلاء، وجلستُ مجلسُ العلماء. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعَدًا لِلْسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَحْدِلْهُ شِهَابًا رَصَدًا﴾ (٢٢١).

فقوله تعالى (مقاعد) منصوبة على الظرفية المكانية.

فلو اختلفت مادة مع عامله، وجب جرُّه بـ (في) نحو: ذهبت في مجلس العلماء. وما ورد منه منصوباً فقد جعله النحاة شاذاً كقولهم: هو منِّي مقعدُ القابلة، ومزجرُ الكلب، ومناطُ الثريا (٢٢٢).

٢ - لا ينوب الظرف المبهم عن الفاعل: (٢٢٣)

اشتراط النحاة في الظرف الزماني أو المكاني الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه، أن يكون متصرفاً ومختصاً. والمقصود بالمتصرف: ما يفارق الظرفية والجر بـ (من) إلى التأثير بالعوامل. كأن يكون مبتدأ أو خبراً، نحو: يومُ الجمعة يومٌ مبارك. أو فاعلاً، نحو: سرني يومٌ قدومك، أو مفعولاً به، نحو: أحبيت يومٌ

قدومك، أو مضافاً إليه، نحو: سرت نصف اليوم.

والمقصود بالمختص: أن يكون مفيداً غير مبهم وتحصل بذكره فائدة

للمعنى.

والاختصاص يكون بالإضافة، نحو: جلسَ أمامَ الأمير، أو بالوصف، نحو: سهرَ ليلةً جميلةً. وجلسَ مكانَ حسنٍ. أو بالعلمية، نحو: صيمَ رمضانُ.

فإذا فقد الظرف هذين الشرطين، لم تصح إنابته عن الفاعل. وهذا يعني أن الظرف المبهم غير المختص لا تصح إنابته عن الفاعل. نحو: جلسَ عندك. أو: جلسَ مكانَ. أو صيمَ زمنٌ، أو مكثَ مدةً.

ونحو ذلك. لعدم حصول الفائدة منه. ولكونه مبهماً لا يدل على معين. فاحتاج إلى الاختصاص الذي يزيل غموضه وإبهامه، ويكشف عن معناه المراد.

٣ - توكيد الظرف المبهم توكيداً معنوياً^(٢٢٤):

يرى البصريون أنه لا يجوز توكيد النكرة. ومنها الظروف - توكيداً معنوياً: سواء أكانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول، أم غير محدودة كوقت وزمن وحين..... وعللوا ذلك بما يلي:

أولاً: أن النكرة شائعة، ليس لها حقيقة ثابتة كالمعرفة، فلا فائدة من توكيدها؛ لأن الغرض من التوكيد المعنوي تمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته ولا يمكن تثبيت مالم يثبت في النفس.

ثانياً: أن النكرة تدلّ على الشيوع والعموم، والتوكيد يدلّ على التخصيص والتعيين، فلا يصلح أن يكون مؤكداً لها لتناقضهما.

ثالثاً: أن الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى معارف، فلا تسبغ النكرات توكيداً

لها، لأن التوكيد كالصفة، يجب أن يطابق موصوفه تعريفاً وتنكيراً.

ويذكر السيوطي^(٢٢٥) أن بعض البصريين أجازوا توكيد النكرة توكيداً معنوياً مطلقاً، سواء أكانت محددة أم لا. وعزى هذا إلى ابن مالك في التسهيل، ولا ذكر لذلك فيه^(٢٢٦).

ويرى الكوفيون جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً، وذلك إذا كانت محدودة. فيجوز عندهم توكيدها بـ (كل) وأخواته وهي الألفاظ الدالة على الإحاطة والعموم والشمول أو المؤكدة لها ولا يجوز توكيدها بغيرها من ألفاظ التوكيد المعنوي كالنفس والعين. ولا يشترطون تطابق التوكيد تعريفاً وتنكيراً.

أما إذا لم تغد النكرة تحديداً فلا خلاف في امتناع توكيده عندهم^(٢٢٧). وهذا أن النكرة المبهمه لا يجوز توكيدها توكيداً معنوياً عند الكوفيين.

واستشهد الكوفيون لجواز توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً بقول عبد الله بن مسلم الهذلي:

لكنه شاقه أن قيلَ ذا رجب ياليتَ عنةَ حولَ كلِّه رجب^(٢٢٨)

فأكد النكرة (حول) بقوله (كلِّه) فدل ذلك على الجواز.

وقد اختار ابن مالك مذهب الكوفيين، يقول في ألفيته^(٢٢٩):

وإن يُقَدَّ توكيدَ منكورٍ قَبْلَ وعن نحاة البصرة المنعُ شمل.

وأيد ابن هشام الأنصاري أيضاً مذهب الكوفيين وصحَّحه^(٢٣٠). وحدد حصول الفائدة بأن يكون المؤكد محدوداً، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، نحو: اعتكفت أسبوعاً كلِّه. أما غير ذلك فلا يجوز نحو: صمت زمناً كلِّه.

وقد ردَّ جمهور البصريين رأي الكوفيين، وجعلوا ما استشهدوا به شاذاً لا يقاس عليه، أو قليلاً في الاستعمال.

ثامناً: المصدر المبهم:

والمقصود به هنا المفعول المطلق. وقد قسم زين الدين يحيى عبدالمعطي المعروف (بابن معط) (ت ٦٢٨هـ) ^(٢٣١) المفعول المطلق ثلاثة أقسام:

١ - المبهم: وهو ما يؤتى به لتأكيد الفعل، نحو: ضربت ضرباً وأكلت أكلًا.

٢ - المعدود أو المحدود: وهو ما يؤتى به لعدد مراته، نحو: ضربت ضربة. أو: ضربتين.

٣ - المختص: وهو ما يؤتى به لبيان النوع. ويرد على واحد من ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون مضافاً، نحو: اعملْ عملَ الصالحين، وابذلْ بذلَ الكرماء.

الثاني: أن يكون موصوفاً، نحو: اعملْ عملاً صالحاً، وابذلْ بذلاً سخياً.

الثالث: أن يكون مقروناً بأل العهدية، نحو: اجتهدتُ الاجتهادَ. وجددتُ الجدَّ.

والمقصود بالمفعول المطلق المبهم ما يؤتى به لتوكيد الفعل - كما ذكرت - توكيداً لفظياً محضاً مجرداً من زيادة أخرى تنضم للتوكيد كالزيادة الدالة على النوع أو على العدد أو عليهما معاً، وقد وضع ابن يعيش هذا بقوله: (فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دلّ عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فعلك) ^(٢٣٢).

ويقصد بالتوكيد الذي يفيد المفعول المطلق إفادة المخاطب أن الفعل مستعمل على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز، وهو الغالب فيه، يقول أبو حيان: (وقد جاء التأكيد بالمصدر في المجاز إلا أنه قليل) ^(٢٣٣).

ويستشهد على ذلك بقول حميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاري:

بكى الخزُّ من عوفٍ وانكر جلدَه وعجّت عجباً من جذامٍ المطارف ^(٢٣٤)

فقوله (عجيجاً) مفعول مطلق مؤكد لعامله على سبيل المجاز. ووجه ذلك أن الشاعرة شبهت المطارف بإنسان يصيح. وحذف المشبه به ورمز إليه بشيء من لوازمه على سبيل الاستعارة الممكنة، وجاء المفعول المطلق (عجيجاً) مؤكداً لهذا الفعل.

ويرى الأستاذ عباس حسن أن استعمال المفعول المطلق على سبيل المجاز أبلغ من استعماله على سبيل الحقيقة. يقول: (والبلاغة تقتضي أن يكون استعمال المصدر المبهم على الحالة التي يكون فيها معنى عامله موضع غرابة أو شك، فيزيل المصدر المبهم تلك الغرابة وهذا الشك، فليس من البلاغة أن يقال: قعدت قعدواً، أو أكلت أكلاً، وأشبه هذا ما دام الفعل (قعد) أو (أكل) ليس موضع غرابة أو شك. أمّا مثل: طارت السمكة طيراناً، فالبلاغة ترضى عن مجيء المصدر المبهم لغرابة معنى عامله، وتشكك السامع في صحته)^(٢٣٥). ورأى الأستاذ عباس حسن هذا لا يخلو من الحقيقة. فاستعمال المفعول المطلق على سبيل المجاز يتضح فيه التوكيد بصورة أقوى منه في استعماله على سبيل الحقيقة وإن كانا كلاهما يدلان عليه.

ويرى ابن يعيش أنه من قبيل التوكيد المعنوي. والغرض منه إزالة الشك عن الحدث ورفع توهم المجاز. يقول: (ألا ترى أنك لو قلت: ضربت. دل على جنس الضرب مبهماً من غير دلالة على كمية أو كيفية. فإذا قلت: ضربت ضرباً، كأنك كذلك فصار بمنزلة: جاءني القوم كلهم. من حيث لم يكن في (كلهم) زيادة على ما في القوم)^(٢٣٦).

وذهب الرضي إلى أن المفعول المطلق المؤكد لعامله هو في الحقيقة تأكيد للمصدر نفسه، لكنه سمي تأكيداً للفعل توسعاً. فمعنى قولنا (ضربت): أحدثت ضرباً. فلما ذكرت بعده (ضرباً) صار بمنزلة (أحدثت ضرباً ضرباً) فظهر أنه تأكيد

للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل^(٢٣٧).

ومن الشواهد على المفعول المطلق المبهم المؤكد لعامله لفظاً ومعنى قوله تعالى: ﴿قَالَ يَبْنِي لَأَنْقُصُ رُءُوكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾^(٢٣٨).

فقوله (كيداً) مفعول مطلق مبهم مؤكد لعامله (يكيدوا) لفظاً ومعنى. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكَبْرُهُ تَكْبِيرًا﴾^(٢٣٩).

فقوله تعالى (تكبيراً) مفعول مطلق مبهم مؤكد لعامله (كبر) لفظاً ومعنى. ويأتي المفعول المطلق المبهم المؤكد لعامله مؤكداً له في المعنى دون اللفظ، وهو على ضربين:

الأول: إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾^(٢٤٠) فقوله تعالى (تبتيلاً) مفعول مطلق مؤكد لعامله معنى دون اللفظ، لأن مصدر (تبتل) (تبتلاً) لا (تبتيلاً). ومثله قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٢٤١).

والثاني: وإما أن لا يلاقيه في الاشتقاق، أي لا يكون فيه لفظ الفعل ولا حروفه وإن كان معناهما متقارباً، نحو: شنته بغضاً. وأبغضته كرهاً، وفرحت جذلاً..... ونحو ذلك. ومنه قوله تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾^(٢٤٢). وقوله تعالى: ﴿فَالْمُورِبَتِ قَدْحًا﴾^(٢٤٣).

فقوله تعالى: ﴿غَرْقًا﴾ مفعول مطلق على المعنى لأن النازع هو المفرق.

وقوله تعالى: ﴿قَدْحًا﴾ مفعول مطلق على المعنى دون اللفظ، لأنه الموري هو القادح^(٢٤٤).

وينصب هذا النوع من المصدر بفعل مضمَر عند سيبويه ومن تبعه من النحاة^(٢٤٥).

خصائص المفعول المطلق المبهم:

اختصَّ المفعول المطلق المبهم بأحكام:

١ - أنه لا تجوز تشيته فلا تقول: ضربت ضربتين. كما لا يجوز جمعه فلا تقول: ضربت ضرباً؛ وذلك لأنه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير، فيستغني به عن الدلالة العددية في التثنية والجمع، ولأنه بمنزلة تكرار الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق. وكذلك ما كان بمنزلته، أي: ما ينوب عنه. وهذا رأي سيبويه وتبعه الشلوبيين^(٢٤٦).

وذهب غيرهما إلى جواز ذلك مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾^(٢٤٧). فقوله تعالى: ﴿الظُّنُونًا﴾ مفعول مطلق مؤكد لعامله لفظاً ومعنى، وجاء بصيغة الجمع.

ومنه قول الشاعر:

إذا الجوزاء أردفت الثريا ظننتُ بآلِ فاطمة الظُّنُونَا^(٢٤٨).

فقوله (الظنوننا) مفعول مطلق مؤكد لعامله لفظاً ومعنى، وجاء بصيغة الجمع.

٢ - لا يجوز حذف عامله، لأن المفعول المطلق إنما يؤتى به لتقوية عامله وتوكيده، وتعزيز معناه. وهذا مناف للحذف.

وذهب بدر الدين بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) إلى أن المفعول المطلق المؤكد لعامله إذا قصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائماً فلا يجوز حذف عامله. لأنه عندئذ مناف لذلك القصد. وإذا قصد به مجرد التقرير جاز حذف عامله. لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر، فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى.

ويستدل على جواز حذف عامل المفعول المطلق المؤكد بأنه جاز حذفه إذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكرر ولا معنى، نحو: أنت سيراً. وفي غير ذلك، نحو: سقياً، ورعياً، وحمداً، وشكراً لا كفرة^(٢٤٩).

وقد رد رأي بدر الدين بن مالك بأن ما ذكره غير لازم، لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكد، فحذفه مع هذا القصد نقص للغرض، وأن ما استدل به لا دليل فيه؛ لأن تلك المصادر لم يؤت بها للتوكيد أصلاً، وإنما هي مصادر جعلت بدلاً من أفعالها. فنابت وعوضت منها، ففائدتها النيابة عن أفعالها وإعطاء معانيها لا توكيدها. فلو عدت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها، والشيء لا يؤكد نفسه. ثم إنه يمتنع الجمع بينها ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد^(٢٥٠).

٣ - لا يجوز تقديمه على عامله. فلا يقال: ضرباً ضربت، ولا: أكلاً أكلت. بل يجب تأخيره. وهذا المنع يعود إلى أصل نحوي هو منع النحاة تقديم التابع على المتبوع. فالمؤكد تابع للمؤكد وموضح ومبين له، فلا يجوز تقديمه عليه^(٢٥١).

٤ - لا ينوب المفعول المطلق المبهم عن الفاعل: ^(٢٥٢)

اشترط النحاة في المفعول المطلق الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه أن يكون متصرفاً ومختصاً. والمقصود بالمتصرف منه، ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثير بالعوامل المختلفة، وذلك نحو: ضَرْبٌ، وقَتْلٌ. والمقصود بالمختص منه ما كان مختصاً بعدد نحو: ضربت ضربتين، أو بوصف أو بإضافة، وأما المفعول المطلق المبهم فلا يجوز إنابته عن الفاعل، فلا يقال: ضَرْبٌ ضَرْبٌ. ولا قَتْلٌ قَتْلٌ.

تاسعاً: الأعداد وما في حكمها مما يحتاج إلى تمييز:

عدّ المبرد الأعداد من المبهمات، يقول عند ذكره التمييز: (فمعناه: أن يأتي

مبيناً عن نوعه، وذلك قولك: عندي عشرون درهماً، وثلاثون ثوباً. لمّا قلت: عندي عشرون، وثلاثون، ذكرت عدداً مبهماً يقع على كلّ معدود فلماً قلت: درهماً عرفت الشيء الذي إليه قصدت بأن ذكرت واحداً منه يدلّ على سائره^(٢٥٣).

فالاعداد ألفاظ مبهمة لا يتضح مدلولها، ولا يعرف المقصود بها إلا بذكر لفظ يذكر بعدها يوضحها ويزيل إبهامها، ويعيّن المقصود منها. وهذا اللفظ هو ما يعرف بالتمييز. وهو: اسم نكرة فضلة يذكر مبيّناً للمبهم من ذات أو نسبة.

تمييز الذات: ما كان مفسّراً لاسم مبهم ملفوظ، ويشمل الاسم المبهم:

١ - الأعداد وكنائياتها.

٢ - المقادير وما يشبهها.

٣ - ماهو متفرع من التمييز.

وتمييز النسبة: ما كان مفسّراً لجملة مبهمة النسبة، ويشمل: المحوّل، وغير المحوّل أصلاً. وسأوضح هذه الأقسام مع بيان وجه الإبهام فيها.

١ - تمييز الذات:

يرد تمييز الذات مفسّراً للألفاظ الآتية:

١ - الأعداد وكنائياتها:

ترد الأعداد في اللغة العربية على أحوال، فمنها المضاف، ومنها المركب، ومنها المعطوف، ومنها المفرد.

أ - العدد المضاف:

العدد المضاف على قسمين:

أحدهما: ما لا يضاف إلا إلى جمع. وهو ثلاثة إلى عشرة. فإن كان المعدود بها مذكراً أثنت والعكس، نحو: حضر ثلاثة رجال، وأربع نساء ومنه قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ (٢٥٤).

وتتميز هذه الأعداد مجرور بالإضافة، إلا أن يكون اسم جمع أو اسم جنس فيجوز جرّه بـ (من). فالأول نحو: جاءني ثلاثة من القوم. والثاني نحو: اشتريت ستة من الطير، وزرعت سبعة من النخل. ومنه قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ﴾ (٢٥٥). ويجوز جرّه بالإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ (٢٥٦). والمعدود بهذه الأعداد إن كان له جمع قلة وكثرة لم يضاف في الغالب إلا إلى جمع القلة، نحو: عندي ثلاثة أفلسٍ وثلاثُ أنفسٍ.

فإن لم يكن للاسم إلا جمع كثرة، لم يضاف إلا إليه: نحو: عندي ثلاثة رجالٍ. **وثانيهما:** ما لا يضاف إلا إلى المفرد، وهو: مائة وألف، ومثاهما وجمعهما.

نحو: عندي مائة ريال، ومائتا دينار، وثلاثمائة جنيه.
ونحو: عندي ألف ريال، وألفا دينار، وثلاثة آلاف جنيه.
ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ (٢٥٧).

وورد إضافة (مائة) إلى جمع في قراءة من قرأ بإضافة (مائة) إلى (سنين) في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ (٢٥٨).
وتتميز هذه الأعداد مجرور بإضافة الأعداد إليه.

ب - العدد المركب:

والمقصود بالمركب هنا: المركب تركيباً مزجياً. وهي الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر. ما عدا العدد (اثني عشر) و (اثنى عشرة) فمصدرهما معربان إعراب المثنى وعجزهما مبنى على الفتح لا محل له.

والأصل في هذه الأعداد العطف؛ فيعطف الثاني على الأول، فيقال: أحد وعشر وخمس وعشرة فحذف حرف العطف وركبت الكلمتان تركيباً مزجياً. يقول سيبويه موضحاً ذلك: (وأما خمسة عشر وأخواتها، وحادي عشر وأخواتها فهما شيئان جعلاً شيئاً واحداً. وإنما أصل: خمسة عشر: خمسة وعشرة ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد)^(٢٥٩)

وتختص هذه الأعداد بأمور:

الأول: البناء على فتح الجزأين. وهذا هو المشهور في إعرابها. وجوز الكوفيون فيها الإضافة نحو: خمسة عشر. محتجين بقول الشاعر:

كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقَوَتِهِ بَنَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حُجَّتِهِ^(٢٦٠).

أما البصريون فمنعوا ذلك، لأنَّ الاسمين قد جعلاً اسماً واحداً بعد التركيب. ولا يجوز إضافة الاسم الواحد بعضه إلى بعض. وسبب آخر هو أنَّ الإضافة تغير معنى العدد المراد فلو قيل: (قبضت خمسة عشر) من غير إضافة دلَّ ذلك على أنَّ المقبوض خمسة وعشرة. ولو أضيف العدد وقيل: قبضت خمسة عشر، دلَّ ذلك على أنَّ المقبوض الخمسة دون العشرة.

وقد ردَّ البصريون شواهد الكوفيين، وجعلوها من الضرورات الشعرية.

الثاني: جواز تعريفها:

المقصود بتعريف العدد المركب تعريفه بالألف واللام أو بالإضافة. فيقال: رأيت الأحد عشر. وهذه خمسة عشر.

والنحاة في تعريف العدد المركب على ثلاثة آراء:^(٢٦١)

الأول: رأي البصريين: وهو جواز دخول (أل) على الاسم الأول من العدد المركب فيقال:

أخذت الأحد عشر درهماً؛ لأنه اسم واحد بعد التركيب. والاسم الواحد يعرف بدخول (أل) في أوله.

الثاني: رأي الكوفيين، وتبعهم أبو الحسن الأخفش: وهو جواز تعريف الاسمين معاً نحو: أخذت الأحد العشر درهماً. وذلك لمجيئه في لغات العرب.

الثالث: رأي بعض الكوفيين: وهو إدخال الألف واللام على العدد المركب في جزأيه مع دخولهما على التمييز أيضاً. نحو: أخذت الخمسة العشر الدرهم^(٢٦٣).

الثالث: التذكير والتأنيث: من خصائص الأعداد المركبة: أن العددين (أحد عشر) و (اثنا عشر) يطابقان المعدود تذكيراً نحو: جاء أحد عشر رجلاً، واثنا عشر غلاماً. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾^(٢٦٣). وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ﴾^(٢٦٤).

كما يطابقانه تأنيثاً نحو: حضرت إحدى عشرة، واثنا عشرة فتاة. ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَنفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾^(٢٦٥).

أما الأعداد من: ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، فيخالف الجزء الأول منها المعدود تذكيراً وتأنيثاً، ويوافق الجزء الثاني منها المعدود تذكيراً وتأنيثاً نحو: جاء ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة. ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾^(٢٦٦). فالمعدود محذوف تقديره (ملكاً)^(٢٦٧).

الرابع: تمييزها مفرد منصوب عند الجمهور، وتمتنع فيه الإضافة حتى لا تكون ثلاثة أسماء بمنزلة اسم واحد^(٢٦٨).

وقد جاء جمعاً منصوباً في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾^(٢٦٩). وخرجه النحاة على أن قوله تعالى: ﴿أَسْبَاطًا﴾ منصوب على البدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف وقدره بـ (أمة أو فرقة أو قبيلة) لأن (اثنتي عشرة) مؤنث^(٢٧٠).

ج - العدد المعطوف:

والمقصود به العدد المحصور بين عقدين، وهي الأعداد المحصورة بين عشرين وثلاثين أو بين ثلاثين وأربعين..... وهكذا. نحو: في الفصل واحد وعشرون طالباً، وحضر خمسة وثلاثون طالباً. وست وأربعون طالبة..... ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَةً﴾ (٢٧١).

ومن خصائصها هذه الأعداد: وجوب تقديم العدد (النيف) على العدد الذي هو من ألفاظ العقود. مع وجوب أن يكون العاطف هو (الواو) دون سائر أحرف العطف.

ومن خصائصها أيضاً أن تكون تمييزها مفرداً منصوباً. كآلية السابقة.

د - العدد المفرد:

والمقصود به ألفاظ العقود وهي من (عشرين إلى التسعين) وما بينهما. ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث. في الحديقة عشرون رجلاً، وعشرون امرأة..... ومنه قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَنَمَّ مِيقَتَ رَبِّهِ أَزْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ (٢٧٢).

ومن خصائص هذه الأعداد: أنها تعرب إعراب جمع المذكر السالم، فترفع بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً﴾ (٢٧٣). وتنصب بالياء، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (٢٧٤). وتجر بالياء، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً﴾ (٢٧٥). وتعد هذه الألفاظ من ملحقات جمع المذكر السالم لأنها لا واحد لها من لفظها.

ومن خصائصها أيضاً أن تمييزها يكون مفرداً منصوباً كالشواهد السابقة. ومن الأعداد المفردة، الواحد والاثنان، وهما لا يحتاجان إلى تمييز أصلاً.

كنايات الأعداد:

يقصد بالكناية عن العدد، ألفاظ مبنية يرمز بها إلى معدود مبهم. وأشهر كنايات الأعداد في اللغة هي: كم، وكذا، وكأين، وبضع وبضعة.
- كم^(٢٧٦):

وهي اسم مبني على السكون دائماً. كناية عن عدد مبهم يراد تعيينه. وتقع على القليل والكثير والوسط، ولها في اللغة العربية استعمالات:
الأول: استفهامية للسؤال عن العدد، وهي بمعنى: أي عدد؟، نحو: كم ريالاً معك؟

وكم طالبة حضرت اليوم؟ فـ (كم) لفظ مبهم لا يدل على عدد معين لذا احتاجت إلى ما يوضحها ويزيل إبهامها كسائر الأعداد.

وتتميزها يكون مفرداً نكرة منصوباً. ويجوز جرّه بـ (من) مقدرة إذا سبقها حرف جرّ، نحو: بكم درهم اشتريت كتابك؟ فدرهم: مجرّوب بـ (من) محذوفة عند الخليل وسيبويه وهذا من مواضع حذف حرف الجرّ قياساً وإبقاء عمله. وهو مجرور بالإضافة عند الزجاج (ت ٣١٠هـ)^(٢٧٧).

والثاني: خبرية، نحو: كم كتاب قرأت! وهي مبهمة أيضاً، وتحتاج إلى تمييز ويكون مفرداً مجروراً نكرة، نحو: كم كتاب قرأت.

وتتميزها مجرور بالإضافة إليها عند البصريين، ومجرور بحرف جر محذوف عند الفراء من الكوفين يقدر بـ (من) والتقدير: كم من كتاب قرأت. وهذا من مواضع حذف حرف الجرّ قياساً لكثرة دخول (من) على مميز (كم) الخبرية.

ويجب نصب تمييزها عند البصريين إذا فصل بينها وبينه شبه الجملة،

وحجتهم أنها هي العاملة في التمييز الجبر، فلما فصل بينهما بطلت الإضافة،
واستشهدوا بقول القطامي:

كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَحْتَمِلُ^(٢٧٨)

أما الكوفيون فيرون أنه يظل مجروراً نحو: كم عندك رجل! مستشهادين
بقول أنس بن زينم:

كَمْ بِجُودٍ مَقْرَفٍ نَالَ الْعُلَى وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ^(٢٧٩)

وحجتهم أن تمييزها مجرور بـ (من) المقدرة، وهذا التقدير موجود مع
وجود الفصل.

ويجب جرّ تمييز (كم) الخبرية بـ (من) ظاهرة، وذلك إذا فصل بينها وبينه
بفعل متعّد، لئلا يلتبس التمييز بمفعول ذلك الفعل المتعدي. وهو الوارد في القرآن
الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾^(٢٨٠).

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِمْ مِّن قَرْنٍ﴾^(٢٨١). ونختصّ (كم)
استفهامية كانت أم خبرية بأن لها الصدارة في الكلام. أمّا الاستفهامية فشأنها في
ذلك شأن سائر أدوات الاستفهام. وأمّا الخبرية فلأنها أشبهت الاستفهامية^(٢٨٢).

- كذا:

وهي اسم مبني على السكون دائماً كناية عن العدد المبهم قليلة وكثيرة. نحو:
عندي كذا ريالاً، يقول سيبويه في حديثه عمّا جرى مجرى (كم) في
الاستفهام: (وذلك قولك: له كذا وكذا درهماً. وهو مبهم في الأسماء بمنزلة (كم)
وهو كناية للعدد بمنزلة (فلان) إذا كنيت به في الأسماء)^(٢٨٣).

ووجه الإبهام في (كذا) أنها لا تدلّ على عدد معيّن. لذا لزمها التمييز حتى
يوضّح معناها ويزيل إبهامها.

وتكون (كذا) كناية عن جملة مبهمة نحو: كتبت كذا وكذا قصيدة.

وتمييز (كذا) مفرد منصوب عند جمهور البصريين، سواء أريد بها عدد قليل أم كثير. وسواء كانت مفردة أم معطوفة. نحو: له عندي كذا درهماً. ونحو: له عندي كذا وكذا درهماً.

أما الكوفيون فيرون أن تمييزها يكون بحسب ما تفسر به العدد الذي هو كناية عنه فإن استعملت كناية عن عدد مضاف من ثلاثة إلى عشرة فتمييزها يكون جمعاً مجروراً، نحو: مررت بكذا عمال. وإن استعملت كناية عن عدد مركب فتمييزها يكون مفرداً منصوباً، نحو: عندي كذا ريالاً.

وإن استعملت كناية عن المائة والألف فتمييزها يكون مفرداً مجروراً، نحو: عندي كذا درهم^(٢٨٤)

- كَأَيْنَ:

وهي اسم مبني على السكون دائماً، كناية عن العدد المبهم. يقول سيبويه في حديثه عما جرى مجرى (كم) في الاستفهام: (وكذلك كَأَيْنَ رجلاً قد رأيت، زعم ذلك يونس، وكَأَيْنَ قد أتانى رجلاً. إلا أنه أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من)^(٢٨٥).

فـ (كَأَيْنَ) كناية عن عدد مبهم غير معين، وهي بمعنى (رَبِّ) في إفادة التكثير. ووجه الإبهام فيها أنها لا تدلّ على معين. لذا لزمها التمييز الذي يوضحها ويزيل إبهامها. وحكم تمييزها أن يكون مفرداً مجروراً بـ (من) نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيْنَ مِّنْ نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيشُونَ كَثِيرٌ﴾^(٢٨٦). وقوله تعالى: ﴿وَكَأَيْنَ مِّنْ دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾^(٢٨٧).

ومن خصائص (كأين) لزوم الصدارة في الكلام. ولعل ذلك راجع إلى أنها أشبهت (كم) الاستفهامية في الكناية عن العدد.

- بضع وبضعة:

وهما كناية عن عدد مبهم غير صريح. فتدلان على عدد مبهم لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على تسعة. ولهما استعمالات:

الأول: أن يستعملا مفردين. فيأخذان حكم العدد المفرد في تأنيث لفظهما مع المذكر، وتذكيره مع المؤنث. ويكون تمييزها جمعاً مجروراً. نحو: جاء بضعة رجال. وبضع نساء.

الثاني: أن يستعملا استعمال العدد المعطوف. ويكون لفظهما مؤنثاً مع المذكر، ومذكراً مع المؤنث. كما يكون تمييزها مفرداً منصوباً. نحو: جاء بضعة وعشرون طالباً. وبضع وعشرون طالبة.

الثالث: أن يستعملا استعمال العدد المركب تركيباً مزجياً. ويأخذان حكمه في البناء على فتح الجزأين في موضع رفع أو نصب أو جر. ويكون تمييزها مفرداً منصوباً نحو: جاء بضعة عشر طالباً. وبضع عشرة طالبة.

ويقول سيبويه موضعاً ذلك: (وأما بضعة عشر فبمنزلة تسعة عشر في كل شيء وبضع عشرة كتسع عشرة في كل شيء) (٢٨٨).

٢ - المقادير وما يشبهها:

والمقصود بالمقادير: ما يقدر بألة. وهو على أنواع:

- ١ - ما يدل على مساحة نحو: عندي قصبة أرضاً. وعندي شبر أرضاً، وجريب نخلاً. أو ما يشبه المساحة. نحو: ما في السماء موضع راحة سحاباً.
- ٢ - ما يدل على وزن. نحو: عندي رطل زيتاً. ومنوان سمناً.

أو ما يشبه الوزن، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾^(٢٨٩).
فهذا شبه الوزن. لأن مِثْقَالَ الذرة ليس اسماً لشيء يوزن به في المتعارف عليه.

٣ - ما يدلّ على الكيل: نحو: عندي صاعٌ تمرّاً. أو: قفيز برّاً.

أو ما يشبه الكيل. نحو: عندي نحىٌ سمنّاً. فالنحى اسم لوعاء السمن. وليس ممّا يكال به السمن، ويعرف به مقداره. ونحو: عندي وطْبٌ لبنّاً. والوطب: اسم لوعاء اللبن. وليس ممّا يكال به اللبن ويعرف به مقداره. ونحو: عندي سقاء ماءً.....

ووجه الإبهام في هذه المقادير وأشباهاها، أنها لا تدلّ على معيّن. فلو قلت: عندي صاعٌ. دلّ على مبهم لا يعرف ذاته ولا ماهيته. لذا وجب تمييزه بما يزيل غموضه وإبهامه ويوضح المقصود به.

وحكم تمييز المقادير وما يشبهها أنه يجوز فيه ثلاثة أوجه من الإعراب:

الأول: النصب. نحو: عندي شبرٌ أرضاً، ورطلٌ زيتاً. وصاعٌ تمرّاً..... وهكذا.

الثاني: الجرّ بالإضافة. نحو: عندي شبرٌ أرضٍ، وقفيزٌ برٍّ. ومنوان عسلٍ.

الثالث: الجرّ بـ (من) نحو: عندي شبرٌ من أرضٍ وقفيزٌ من برٍّ. ومنوان من عسلٍ إلا أن يضاف إلى غير التمييز، فيجب فيه النصب. نحو: ما في السماء قدرٌ راحةٍ سحاباً. ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾^(٢٩٠).

٣ - ما هو متفرع من التمييز:

والمقصود به أن يقع التمييز للفظ متفرع منه. نحو قولهم: هذا خاتمٌ ذهباً. وذلك لأنّ الذهب هو الأصل، والخاتم مشتق منه، فهو فرعه.

ومثله: هذا بابٌ ساجاً. وهذه جبةٌ خزاً.....

- تمييز النسبة:

وهو كما سبق ذكره، ما كان مفسراً لجملة مبهمة النسبة. وهو على أقسام:

الأول: المحوّل: وهو إمّا محوّل عن الفاعل نحو: طابَ زيدٌ نفساً. وحسُن عليٌّ خلقاً. فإن نسبة الحسن إلى (عليّ) مبهمة تحتل أشياء كثيرة، فأزال التمييز (خُلُقاً) هذا الإبهام. ومنه قوله تعالى: ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٢٩١). فقوله تعالى (شيباً) تمييز مفسر لجملة مبهمة النسبة. وهو محوّل عن الفاعل إذ التقدير: واشتغل شيبُ الرأس.

ووجه الإبهام والإجمال في النسبة هو أنّ قوله تعالى (وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ) يحتمل نسبة الاشتغال للرأس من حيث حرقها بالنار أو من حيث بياض الشعر. فجيء بالتمييز لدفع ذلك الإبهام ولبیان الإجمال الذي حصل في النسبة. وفائدة التحويل المذكور حصول الإبهام أولاً ثمّ البيان ثانياً ليتمكّن في النفس أشدّ تمكّن.

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾^(٢٩٢).

فقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ﴾ يحتمل نسبة الطيب للنسوة من حيث المال، أو من حيث النفس. فجيء بالتمييز (نفساً) لدفع ذلك الإبهام ولبیان الإجمال الذي حصل في النسبة.

وإمّا محوّل عن المفعول به. نحو: زرعت الحديقة شجراً، فإن نسبة الزراعة إلى الحديقة مبهمة تحتل أشياء كثيرة. فأزال التمييز (شجراً) هذا الإبهام. ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٢٩٣). فقوله تعالى ﴿عُيُونًا﴾ تمييز محوّل عن المفعول به. والتقدير: وفجّرنا عيون الأرض.

ووجه الإبهام والإجمال في النسبة هو أنّ قوله تعالى: (وفجّرنا الأرض) يحتمل العيون وغيرها كالأبار والأنهار والبحار. فجيء بالتمييز (عيوناً) لتحديد

المراد ولإزالة هذا الاحتمال والإبهام في النسبة.

وإِذَا مَحَوَّلَ عَنِ الْمُبْتَدَأِ. نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾^(٢٩٤). فقوله تعالى: (مَالًا، وَنَفَرًا) تمييزان محوّلان عن المبتدأ. والتقدير: مالي أكثر من مالك. ونفري أعز من نفرك.

ووجه الإبهام والإجمال في النسبة هو أن قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ﴾ يحتمل أشياء كثيرة مبهمة كالمال والولد والأهل وغير ذلك. فجيء بالتمييز (مَالًا وَنَفَرًا) لتحديد المراد، ولإزالة هذا الاحتمال والإبهام في النسبة.

وحكم هذا التمييز أنه واجب النصب.

الثاني: غير محوّل

وهو مالم يكن محوّلًا عن شيء. نحو: حسبك به فارساً. ولله درّه فارساً، وأكرم به عالماً. فقولك: حسبك به فارساً. بمعنى (كافيك) وهذا الاكتفاء يحتمل أن يكون من عدة أمور. فإذا ذكر التمييز (فارساً) أزال الإبهام والاحتمال والإجمال وتعين بذكر كلمة (فارساً) التي ميزته ووضحت المقصود به.

ومن هذا النوع من التمييز، التمييز الواقع بعد اسم التفضيل، نحو: أنت أعلى منزلاً.

ومن الشواهد على هذا القسم من أقسام التمييز قوله تعالى: ﴿وَكُنِّي بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٢٩٥).

وقول الأعشى:

بِأَنْتِ لَتُحَرِّزِنَا عَفَاةً يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ^(٢٩٦)

فقوله (جاره) تمييز جيء به لرفع إبهام وقع في نسبة قبله - وليس محوّلًا عن

شيء، وحكم هذا التمييز أنه يجوز نصبه، ويجوز جرّه بـ (من) نحو لله درّه فارساً.
ولله درّه من فارس. وأكرم به عالماً. وأكرم به من عالم.

والتمييز بعد اسم التفضيل ينصب وجوباً على التمييز، إن لم يكن من جنس ما قبله، نحو: أنت أكرمُ خلقاً.

فإن كان من جنس ما قبله وجب جرّه بإضافته إلى اسم التفضيل، نحو: أنت أفضل رجل. إلا أن يكون اسم التفضيل مضافاً لغير التمييز فيجب نصب التمييز لتعذر الإضافة مرتين، نحو: أنت أفضلُ الناس رجلاً.

خصائص المفسر بالتمييز:

اختصّ التمييز بأنه لا يجوز تقديمه عند البصريين. بخلاف الكوفيين الذين جوزوا تقديمه على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً نحو: تصبّب زيدٌ عرقاً. وتفقاً الكشب شحماً. محتجين بالنقل والقياس.

أمّا النقل فلوروده في كلام العرب، في قول الشاعر:

أنهجرُ ليلي بالفراقِ حبيبها وما كان نفساً بالفراقِ تطيب^(٢٩٧)

فتقدم التمييز على عامله المتصرف (تطيب).

وأمّا القياس، فلأن العامل فعل متصرف، والعامل المتصرف يجوز تقديم معمولاته عليه.

أمّا البصريون فحجّتهم أنّ التمييز هنا هو الفاعل في المعنى، فلم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً. يقول ابن جني: (ومما يقبح تقديمه الاسم المميز وإن كان الناصبه فعلاً متصرفاً فلا نجيز: شحماً تفقأت، ولا عرقاً تصبّبت ... وذلك أنّ المميّز هو الفاعل في المعنى فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل

فكذلك لا يجوز تقديم المميّز إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل^(٢٩٨).

وقد أعرب أبو البركات الأنباري (نفساً) في هذا البيت مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (أعنى) ولم يجز إعرابها تمييزاً إلا للضرورة الشعرية التي لا يقاس عليها. وهذان الإعرابان على التسليم برواية البيت (نفساً).

أما إن كان العامل غير متصرف. فقد منع النحاة التقديم سواء كان فعلاً نحو: ما أحسنَ زيداً رجلاً وأكرم به عالماً أم غيره، نحو: عندي عشرون درهماً. ولله درّه عالماً.

وأرى أن تقديم التمييز على عامله المتصرف جائز لأن من أصول التقديم التي وضعها النحاة أن يكون العامل متصرفاً. وهذا وارد في كثير من المواضع، فمن المستحسن تجويزه حتى تطرد القاعدة النحوية^(٢٩٩).

الحواشي والتعليقات:

١ - انظر في تعريف المبهم:

ابن دريد، جمهرة اللغة، (بيروت: دار صادر، د. ت)، ١/ ٣٣١؛ أحمد بن فارس، مجمل اللغة، ط ٢ تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م) ج ١، ص ١٣٨؛ أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون (إيران: دار الكتب العلمية، د. ت) ج ١، ص ٣١١؛ الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط محمد سيد الكيلاني (بيروت: دار المعرفة، د. ت) ص ٩٣؛ ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر، د. ت) ج ١، ص ٥٢٣ - ٥٢٥.

٢ - سورة المائدة، آية ١.

٣ - البيت في لسان العرب: مادة (بهم).

٤ - البيت في: جمهرة اللغة، ج ١ ص ٣٣١، ومجمل اللغة، ج ١، ص ١٣٨.

٥ - عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ط ٢ تحقيق عبدالسلام محمد هارون (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م)، ج ٢، ص ١٧٠.

٦ - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالحالقي عضيمة (القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩هـ) ج ٣، ص ٣٢.

٧ - أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، ط ٣ تحقيق عبدالحسين التلي (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م) ج ٢، ص ١٣٦.

٨ - أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ط ١، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي (القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٩٩٠م) ج ٣، ص ٩٠ - ٩١.

٩ - أبو القاسم عبدالرحمن السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ط ٢، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا (الرياض: دار الرياض للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م) ص ٢٢٧.

١٠ - موفق الدين بن علي بن يعيش، شرح المفصل (بيروت: عالم الكتب، د. ت) ج ٣، ص ١٢٦.

- ١١ - رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الكافية في النحو (بيروت: دار الكتب العلمية. د. ت. ج ٢، ص ١٣٠).
- ١٢ - ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ط ١، تحقيق د. عياد بن عيد الثبتي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦ م) ج ١، ص ٣٠٨.
- ١٣ - ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط ٦، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٠ م) ج ٢، ص ٥٢.
- ١٤ - عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط ١ (الرياض: عمادة شؤون المكتبات-جامعة الرياض، ١٤٠١ هـ-١٩٨١ م) ص ١٦٧.
- ١٥ - عمرو بن عثمان، سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٢.
- ١٦ - أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ط ٤، تحقيق د. مازن المبارك (بيروت: دار النفائس، ١٩٨٢ م) ص ٥٤.
- ١٧ - أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ط ١، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود (القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٩٦٩ م) ج ١، ص ٨.
- ١٨ - أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبدالنواب، محمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبدالدايم (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٦ م) ج ١، ص ٥٢.
- ١٩ - ابن يعيش، شرح المفصل: ج ٨، ص ٢.
- ٢٠ - المرجع السابق.
- ٢١ - جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط ١، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم (الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٥ م) ج ١، ص ٨-٩.
- ٢٢ - ابن أبي الربيع، شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ١٦٩.
- ٢٣ - جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٨.

- ٢٤ - ديوان الهذليين ١/٥١.
- ٢٥ - سورة المعارج، آية ١.
- ٢٦ - سورة النصر، آية ٣.
- ٢٧ - سورة التين، آية ٨.
- ٢٨ - أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، ص ٣٧. وانظر: أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيويه، ج ١، ص ١٦، وأبو عبدالله جمال الدين محمد بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م) ص ٣.
- ٢٩ - أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ٢٣٠.
- ٣٠ - نسب إلى زيد بن رزين الملوّح، ونسب إلى رجل من محارب، انظر: جلال الدين السيوطي، شرح شواهد المغني، تعليق أحمد ظافر كوجان (لجنة التراث العربي: د. ت) ج ١، ص ٤٣٦.
- وهو من شواهد: ابن عصفور في ضرائر الشعر من ٢١٣؛ وابن هشام الأنصاري، في المغني، ص ١٩٨، واستشهد به على مجيء (عن) زائدة للتمويض من أخرى محذوفة.
- ٣١ - ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، ص ٢١٣.
- ٣٢ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد جلال الدين السيوطي في الهمع ج ٢، ص ٣٧، وأحمد بن الأمين الشنقيطي، في الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ط ١ ج ٢ ص ٤٠.
- ٣٣ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيوطي في الهمع، ج ٢ ص ٣٧، والشنقيطي في الدرر اللوامع ج ٢، ص ٤٠.
- ٣٤ - من شواهد ابن جني في الخصائص ج ٢ ص ٣٩٥، وروي فيه: وكنت في خلقاء أو رأس شاهق وليس إلى منها النزول سبيل

وقال ابن جني في هذا: (والفصل بين الجار ومجروره لا يجوز، وهو أقيح منه بين المضاف والمضاف إليه) وهو من شواهد ابن عصفور في ضرائر الشعر ص ٢٠١.

٣٥ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيوطي في الهمع: ٣٧/٢ وشرحه الشنقيطي في الدرر اللوامع: ٢٠٢/٤.

٣٦ - لا يعرف قائله وهو من شواهد ابن هشام الأنصاري في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط ٦، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٩٨٠م) ج ١، ص ٩٢؛ ومن شواهد ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، ط ٢٠، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠م) ج ١ ص ٢٩١؛ ومن شواهد جلال الدين السيوطي في الهمع ج ٢ ص ١٠٠؛ ومن شواهد أبي الحسن علي نور الدين بن محمد الأشمونني في شرحه على ألفية ابن مالك، ط ٣، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: دار الاتحاد العربي للطباعة، د. ت) ج ١ ص ٤٢٤.

٣٧ - جلال الدين السيوطي، الهمع، ج ٢ ص ٣٧.

٣٨ - سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٩٨ و ص ١١٤.

٣٩ - سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ١١٤-١١٥.

٤٠ - ديوان حسان بن ثابت، بشرح د. عمر فاروق الطباع (بيروت: دار القلم: د. ت) ص ٢٤.

٤١ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيوطي في الهمع. ص ٧٣.

٤٢ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن جني في الخصائص ج ١ ص ٣٣٠، وروى فيه:

فقد - والشك - بين لي عناء بوشك فراقهم صُردٌ يصيحُ

وهو من شواهد ابن عصفور في ضرائر الشعر، ص ٢٠١. وهو من شواهد ابن هشام الأنصاري في المغني ص ٢٢٧، وشرحه جلال الدين السيوطي في شرح شواهد المغني، ج ١، ص ٤٨٩.

٤٣ - أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤م)، ص ٧٣.

٤٤ - سورة الحشر، آية ٧.

- ٤٥ - ديوان الهذليين: ١/١٥٩.
- ٤٦ - انظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨١م) ج٨، ص٤٨٦.
- ٤٧ - ديوان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، بشرح عمر فاروق الطباع، (بيروت: دار الأرقم، ١٩٩٥م). ص١٢٦.
- ٤٨ - سورة الحديد، آية ٢٩
- ٤٩ - علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري ط ١ (بغداد: مطبعة العاني: ١٩٧١م) ج١، ص٢٦٢؛ وانظر: جلال الدين السيوطي، الهمع، ج٢، ص٧.
- ٥٠ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن هشام الأنصاري في المغني ص ٩١٠، وشرحه السيوطي في شرح شواهد المغني ج٢، ص ٦٨٣.
- ٥١ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد جلال الدين السيوطي، الهمع، ج٢، ص ٥٦؛ وأحمد بن الأمين الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج٥، ص ٦٣.
- ٥٢ - ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق د. عبدالقدوس أبو صالح، ط ٢، (بيروت: مؤسسة الإيمان: ١٩٨٢م) ص ١٤٦٥.
- ٥٣ - ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، ص ١٤٥.
- ٥٤ - من شواهد أبي البركات الأنباري، في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (القاهرة: دار الفكر، د. ت) مسألة: ٥٧، والرضي الاستراباذي في شرح الكافية: باب حروف الجر؛ وابن هشام الأنصاري في المغني ص ١٩٦، وقد ذكر الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد في شرحه لهذا الشاهد أنّ سيبويه والمبرد اختلفا في اللام المحذوفة من قوله (لاه) فذهب سيبويه إلى أنّ المحذوف لام الجر ولام التعريف والباقية هي اللام التي من أصل الكلمة. وتبعه أبو البركات الأنباري. أمّا المبرد فيرى أنّ المحذوف لام التعريف، واللام التي من أصل الكلمة والباقية هي لام الجر. فعلى رأي سيبويه ومن تبعه يكون البيت شاهداً على حذف حرف

الجر وبقاء عمله، وعلى رأي المبرد لم يحذف حرف الجر، لأنه لا يجوز حذفه وبقاء عمله.

- ٥٥ - ديوان الفرزدق، تحقيق كرم البستاني، (بيروت: دار صادر، ١٩٦٦م) ص ٤٢٠.
- ٥٦ - من شواهد ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك ج ٣، ص ٤٠، ومن شواهد جلال الدين السيوطي في الهمع ج ٢ ص ٣٦.
- ٥٧ - ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٢٨٥؛ وابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، ص ١٤٥.
- ٥٨ - أبو البركات الأنباري، الإنصاف، في مسائل الخلاف: مسألة ٥٧. وانظر: ابن عصفور الإشبيلي ضرائر الشعر، ص ١٤٥.
- ٥٩ - ديوان امرئ القيس (بيروت: دار صادر، د. ت) ص ٤٨.
- ٦٠ - المرجع السابق ص ٣٥.
- ٦١ - ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن ألورد، ط ٢ (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠م) ص ١٥٠.
- ٦٢ - ديوان جميل بن معمر (بيروت: دار صادر، د. ت) ص ١٠٥.
- ٦٣ - سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٦٠؛ وخالد بن عبدالله الأزهرى، التصريح على التوضيح (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د. ت) ج ٢، ص ٢٣.
- ٦٤ - سورة التوبة، آية ١٣.
- ٦٥ - سورة الكهف - آية ٢، فالمصدر المؤول من (أن والفعل) في موضع جرب حرف جر مقدر تقدير (يكون الأجر لهم).
- ٦٦ - سورة القصص، آية ١٣.
- ٦٧ - سورة البقرة، آية ٨٣. وانظر تخريج هذه القراءة في: تفسير البحر المحيط، ج ١، ص ٢٨٣. تحتل (كي) في هذه الآية المصدرية بتقدير اللام قبلها، وتحتل أن تكون حرف جر دال على التعليل وأن المصدرية مقدرة بعدها. وعلى الوجه الأول يكون حرف الجر قد حذف وبقي معموله وهو المصدر المؤول من (كي والفعل).

٦٨ - ديوان طرفة بن العبد، (بيروت: دار صادر، د. ت) ص ٣٢.

وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، جـ ٣ ص ٩٩. وروي فيه روايتين، الأولى برفع (أحضر) والثانية بنصبه. وهي رواية الكوفيين. وعلى هذه الرواية يكون البيت شاهداً على حذف (أن) المصدرية الناصبة للمضارع وبقاء الفعل منصوباً بعدها. وانظر هذه المسألة في «كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري، مسألة (٧٧)»؛ وانظر تخريج الأقوال في: الكتاب، جـ ٣، ص ٩٩. والضرائر، لابن عصفور، ص ١٥٢.

٦٩ - وروي هذا المثل بإثبات (أن) قبل الفعل تسمع (أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) وهذه الرواية لا شاهد فيها. والرواية الثانية: تسمع بالمعيدي بنصب (تسمع) بالمعيدي بنصب (تسمع) مع حذف (أن) وفي هذه الرواية شاهد على حذف (أن) وبقاء عملها وهو نصب الفعل وذلك دون تعويض.

والرواية الثالثة: بالرفع. وفي هذه الرواية إشكال وهو الإسناد إلى الفعل، وهذا لا يجوز لأنه الإسناد من علامات الاسم. وتوجيه هذه الرواية أن (أن) الناصبة للمضارع حذفت وارتفع الفعل بعدها على ما تقتضيه القاعدة، والذي حسن حذف (أن) مع (تسمع) وجودها مع الفعل (تري). فهي دليل عليها. فتكون (أن) ملحوظة مع الفعل (تسمع) ومقدرة. والمقدر كالمذكور. فيكون الإسناد في الحقيقة إلى الاسم وليس إلى الفعل. انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ط ١٠، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (القاهرة مطبعة السعادة ١٩٦٥م)

ص ١٩. وانظر في تخريج المثل: الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط ٣ (بيروت: دار الفكر: ١٩٧٢م) ص ١٢٩.

٧٠ - انظر: سيبويه، الكتاب، جـ ٣، ص ٨- ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، ص ١٥٥.

٧١ - من شواهد سيبويه في الكتاب، جـ ٣، ص ٨. واختلف في نسبته فقليل للأعشى أو لحسان. انظر: البغدادى، خزنة الأدب جـ ٩ ص ١٤.

٧٢ - من شواهد سيبويه في الكتاب، جـ ٣، ص ٩. ديوان متمم ومالك بن نويرة: ٨٤.

٧٣ - انظر، ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، ص ١٥٥.

- ٧٤ - من شواهد ابن عصفور الإشبيلي في ضرائر الشعر، ص ١٥٥.
- ٧٥ - سيبويه، الكتاب، ج٣ ص ١٠٥.
- ٧٦ - سورة يوسف، آية ٨٥.
- ٧٧ - من شواهد سيبويه في الكتاب، ج٣، ص ١٠٥.
- ٧٨ - انظر: الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ط ١، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل (بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٢م) ص ١٥٥؛ وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد (بيروت: دار الجيل. د. ت) ص ٥٦٦.
- وخصصت (يا) بالذكر دون سائر أخواتها، لأنها أم باب النداء، ولكثرة استعمالها يقدرها النحاة هي المحذوفة في النداء.
- وانظر: بهاء الدين عبدالله بن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، ج٢، ص ٢٧٥.
- ٧٩ - سورة البقرة، آية ٨٥.
- ٨٠ - شعر النابغة الجعدي، ط ١ (دمشق: منشورات المكتب الإسلامي، ١٩٦٤م) ص ٢٢٠. وروي فيه:
- فقلت لها عيئي جعار وجري بلحم امرئ لم يشهد اليوم ناصره.
- ٨١ - ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، ص ١٥٥.
- ٨٢ - من شواهد ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، ١٨٣. ديوان ابن هرمة: ١٩١.
- ٨٣ - ديوان النابغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف. د. ت) ص ٨٩.
- ٨٤ - ديوان رؤبة ص ١٨٦.
- ٨٥ - المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٩٦، وابن هشام الأنصاري، المغني، ص ٣١٩.
- ٨٦ - سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ٢٢٨.
- ٨٧ - ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص ١٣٦.

- ٨٨ - المرجع السابق.
- ٨٩ - سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٢٨.
- ٩٠ - سورة البقرة، آية ١٣٣.
- ٩١ - انظر خلاف النحويين في جواز تقديم الخبر على المبتدأ في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، ج١، ص٦٥: مسألة (٩).
- ٩٢ - سورة القدر آية ٥.
- ٩٣ - سورة الطور، آية ١٥.
- ٩٤ - سورة الزخرف، آية ٢٥.
- ٩٥ - سورة الكهف، آية ١٢.
- ٩٦ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص٤٥. وانظر: محمد خير الحلواني، المغني الجديد في علم الصرف (بيروت: دار الشروق العربي، د. ت) ص٢١١.
- ٩٧ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص٤٦.
- ٩٨ - الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، ج٢ ص٢٥٤.
- ٩٩ - سورة النساء، آية ١١٠.
- ١٠٠ - سورة البقرة، آية ٢٧٢.
- ١٠١ - سورة النساء، آية ٧٨.
- ١٠٢ - أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ص١٩.
- ١٠٣ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، ج٤، ص٢٨.
- ١٠٤ - سورة الشورى، آية ٢٠.
- ١٠٥ - أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري بحاشية السندي (بيروت: دار المعرفة، د. ت) كتاب الإيمان باب: قيام ليلة القدر من الإيمان، ج١، ص١٦.

- ١٠٦ - جمال الدين محمد عبدالله، ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي (بيروت: عالم الكتب، د. ت) ص ١٤، ١٥.
- ١٠٧ - من شواهد ابن مالك في : شواهد التوضيح والتصحيح، ص ١٥.
- ١٠٨ - سورة الأحقاف، آية ٣٢.
- ١٠٩ - سورة الأعراف، آية ١٧٨.
- ١١٠ - سورة آل عمران، آية ٢٨.
- ١١١ - سورة النساء، آية ١٧٢.
- ١١٢ - سورة آل عمران، آية ١١٥.
- ١١٣ - سورة الزمر، آية ٣٧.
- ١١٤ - سورة النساء، آية ١٢٣.
- ١١٥ - سورة الإسراء، آية ١١٠.
- ١١٦ - سورة آل عمران، آية ١٩٢.
- ١١٧ - سورة البقرة، آية ١٠٦.
- ١١٨ - أبو البركات الأنباري، الإنصاف، مسألة (٨٧).
- ١١٩ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، جـ ٤، ص ٣٠.
- ١٢٠ - سورة فاطر، آية ٢٠.
- ١٢١ - سورة الأعراف، آية ١٣٢. وانظر في هذا: الرضي الإسترياضي، شرح الكافية، جـ ٢، ص ٣٢٢؛ وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٤٢٠.
- ١٢٢ - سيبويه، الكتاب، جـ ٣، ص ٤٨٧.
- ١٢٣ - أبو العباسي المبرد، المقتضب، جـ ٢، ص ٢٨٦. وانظر: أبا علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، جـ ٢، ص ٣٤٥.
- ١٢٤ - أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، جـ ٢، ص ٢٦٢.

- ١٢٥ - السهيلي، نتائج الفكر، ص ١٨٠ .
- ١٢٦ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ١٣٩ .
- ١٢٧ - سورة الحديد، آية ١٨ .
- ١٢٨ - أبو الحسن علي نور الدين الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ط ٣ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: دار الاتحاد العربي للطباعة، د . ت) ج١، ص ٢١٣ .
- ١٢٩ - سورة الإسراء، آية ١ . وانظر شروط جملة الصلة في: الرضي الإسترأبادي، شرح الكافية، ج٢، ص ٣٧؛ وخالد الأزهرى، التصريح على التوضيح، ج١، ص ١٤١ .
- ١٣٠ - لا يوجد في ديوانه، تحقيق كرم البستاني (بيروت: دار صادر، ١٩٦٦م) وهو من شواهد الرضي في شرح الكافية، ج٢، ص ٣٧، وعبد القادر البغدادي في خزائن الأدب، ولب لباب لسان العرب، ج٥ ص ٤٦٤ - ومن شواهد ابن هشام في المغني، ص ٥٠٧، ٥١١، ٧٦١ .
- ١٣١ - جلال الدين السيوطي، الهمع، ج١، ص ٢٩٦ .
- ١٣٢ - سورة النساء، آية ٧٢ .
- ١٣٣ - سورة الأحزاب، آية ٣٧ .
- ١٣٤ - سورة طه، آية ٧٨ .
- ١٣٥ - سورة النجم، آية ١٠ .
- ١٣٦ - سورة البقرة، آية ١٧١ .
- ١٣٧ - سورة يس، آية ٣٥ .
- ١٣٨ - سورة البقرة، آية ١٤٢ .
- ١٣٩ - سورة النساء، آية ١٦ .
- ١٤٠ - سورة الأنعام، آية ٣٦ .
- ١٤١ - سورة الطلاق، آية ٤ .

- ١٤٢ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن هشام الأنصاري في شرح شذور الذهب، ص ١٤٢؛ ومن شواهد الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك، ج١، ص ١٦٠.
- ١٤٣ - ابن مالك، التسهيل، ص ٣٣.
- ١٤٤ - انظر: خالد الأزهرى، التصريح على التوضيح، ج١، ص ١٤١.
- ١٤٥ - سورة النحل، آية ٩٦.
- ١٤٦ - سورة النحل، آية ٥٣.
- ١٤٧ - أبوبكر بن السراج، الأصول، ج٢، ص ٢٢٣.
- ١٤٨ - المرجع السابق.
- ١٤٩ - جلال الدين السيوطي، الهمع، ج١، ص ٣٠٤.
- ١٥٠ - سورة يوسف، آية ٢٠.
- ١٥١ - سورة الأعراف، آية ٢١.
- ١٥٢ - سورة الأنبياء، آية ٥٦.
- ١٥٣ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيوطي في الهمع، ج١، ص ٣٠٥.
- ١٥٤ - ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص ٢٢٤.
- ١٥٥ - شرح ديوان جرير، تأليف محمد إسماعيل عبدالله الصاوي، (بيروت: مكتبة الحياة، د. ت) ص ٤٣٠.
- ١٥٦ - ديوان حسان، تحقيق د. سيد حنفي حسنين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٧٤م)، ص ١١٤.
- ١٥٧ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيوطي في الهمع، ج١، ص ٣٠٣.
- ١٥٨ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيوطي في الهمع، ج١، ص ٣٠٣.
- ١٥٩ - انظر، سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٣، ص ٤٨٧، والمبرد؛ المقتضب، ج٢، ص ٢٨٦؛ وأبو علي الفارسي، التعليقة، ج٢، ص ٣٤٥.
- ١٦٠ - سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٤٨٧-٤٨٨.

- ١٦١ - ديوان العجاج برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي: تحقيق عزة حسن (بيروت: دار الشروق العربي: ١٩٦٥م) ص ٢٦٧.
- ١٦٢ - أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص ٢٢٦.
- ١٦٣ - انظر: الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٧٥م) ج١، ص ٢٨٨.
- ١٦٤ - سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٤٨٧، والمبرد، المقتضب، ج٤، ص ٢٧٧.
- ١٦٥ - أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص ١٤٩ و ج٢ ص ١٢٧ و ص ٣٨١.
- ١٦٦ - السهيلي، نتائج الفكر، ص ١١٧.
- ١٦٧ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ١٢٦.
- ١٦٨ - انظر: ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، ج١، ص ١٣٥، شرح الأشموني، ج١، ص ١٥٠؛ خالد الأزهرى، التصريح على التوضيح، ج١، ص ١٣٠.
- ١٦٩ - ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص ١٢٧.
- ١٧٠ - ديوان طرفة بن العبد ص ٣١.
- ١٧١ - أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي رواية ثعلب، شرح ديوان ذي الرمة، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح ج١، ص ٣٩٠.
- ١٧٢ - شرح الأشموني على ألفية (بن مالك) ج١، ص ١٥٠.
- ١٧٣ - سورة المائدة، آية ٢٤.
- ١٧٤ - ابن مالك، التسهيل، ص ٤٠.
- ١٧٥ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص ١١٦.
- ١٧٦ - سورة آل عمران، آية ١١٩.
- ١٧٧ - سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٣٥٤-٣٥٥.

١٧٨ - سورة آل عمران، آية ٦٦، ومنها سورة النساء آية ١٠٩، وسورة محمد (صلى الله عليه وسلم) آية ٣٨.

١٧٩ - أبو العباس أحمد ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ص ١٨٢.

١٨٠ - ديوان النابغة الذبياني، تحقيق فوزي عطوي (بيروت: الشركة اللبنانية للكتاب، د. ت) ص ٢٧.

١٨١ - انظر: سيويه، الكتاب، ج ٢، ص ٧؛ المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٢٨٣؛ الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٣١٣، ابن يعيش، شرح المفصل ج ٣، ص ٥٧؛ جلال الدين السيوطي، الهمع، ج ٢، ص ١١٨.

١٨٢ - رأي الجمهور تبعاً لسيويه أن أخصّ المعارف المضمرات ثم الأعلام ثم أسماء الإشارة، ثم المعرف بالألف واللام والموصلات.

وخالف في ذلك بعض النحاة منهم ابن السراج.

فإذا تقرر ذلك، فإن وجد الأخصّ في مذهب تابعاً لغير الأخصّ فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة. انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٥٦؛ والرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٣١٢.

١٨٣ - سورة السجدة، آية ١٤.

١٨٤ - المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٢٨٤.

١٨٥ - انظر الخلاف في أصل (ذا) وكيفية تصغيرها تبعاً له في: رضي الدين الإسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ١، ص ٢٨٨.

١٨٦ - حكم تصغير أسماء الإشارة كحكم تغير الأسماء الموصولة، انظر سيويه، الكتاب، ج ٣، ص ٤٨٧؛ المبرد المقتضب، ج ٢، ص ٢٨٦؛ وأبا علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيويه، ج ٢، ص ٣٤٥.

١٨٧ - الرضي الإسترابادي، شرح الكافية في النحو، ج ٢، ص ٣.

١٨٨ - سورة التين، الآية ٤، ٥.

- ١٨٩ - سورة البقرة، الآية ١٢٤ .
- ١٩٠ - سورة طه، آية ٦٧ .
- ١٩١ - الرضي الإستربادي، شرح الكافية، ج٢، ص ٥ .
- ١٩٢ - يسمى ضمير الشأن أو الحديث إذا كان مذكراً. وضمير القصة إذا كان مؤنثاً نحو قوله تعالى: (واقرب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) الأنبياء الآية ٩٧ .
- ١٩٣ - سورة الإخلاص، آية ١ .
- ١٩٤ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيوطي في الهمع، ج١، ص ٢٣٤ .
- ١٩٥ - سورة الجن، آية ١٩ .
- ١٩٦ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيوطي في الهمع، ج١، ص ٢٣٤ .
- ١٩٧ - من شواهد السيوطي في الهمع: ج١، ص ٢٣٥ .
- ١٩٨ - سورة التوبة، آية ١١٧ .
- ١٩٩ - مكى بن أبى طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧٤م) ج١، ص ٣٧٢، ٣٧٣ .
- ٢٠٠ - سورة الكهف، آية ٥٠ .
- ٢٠١ - ينسب النحاة هذا البيت إلى زهير بن أبى سلمى. ولم أجده في النسخة التي اطلعت عليها وهي بشرح أبى العباس ثعلب. والبيت من شواهد ابن هشام الأنصاري في أوضح المسالك، ج٢، ص ٢٨٥، وشرح شذور الذهب، ص ١٥١ .
- ٢٠٢ - الرضي الإستربادي، شرح الكافية، ج٢، ص ٣١٥ .
- ٢٠٣ - انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص ١٨١ .
- ٢٠٤ - انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٢، ص ١٦٦؛ خالد الأزهرى، التصريح على التوضيح، ج٢، ص ٢٨٣، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص ١٣٧ .
- ٢٠٥ - ديوان أبى الأسود الدؤلي، صنعة أبى سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط٥١ (بيروت: دار الكتاب الجديد: ١٩٧٤م) ص ١٦٢ .

- ٢٠٦ - أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، جـ ١، ص ٢٩٧.
- ٢٠٧ - سورة الأنعام، آية ٢٩.
- ٢٠٨ - سورة القدر، آية ١.
- ٢٠٩ - سورة البقرة، آية ١٨٥.
- ٢١٠ - سورة فاطر، آية ٤٥.
- ٢١١ - سورة هود، آية ٦.
- ٢١٢ - انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، جـ ٢، ص ٤٣؛ ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، جـ ١، ص ٤٩٢؛ ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص ٢٣٠؛ ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، جـ ١، ص ١٩٤؛ خالد الأزهرى التصريح على التوضيح، جـ ١، ص ٣٤١؛ جلال الدين السيوطي، الهمع، جـ ٢، ص ١٩٩.
- ٢١٣ - سورة سبأ، آية ١٨.
- ٢١٤ - سورة الإسراء، آية ١.
- ٢١٥ - سورة غافر، آية ٤٦.
- ٢١٦ - سورة يوسف، آية ٧٦.
- ٢١٧ - سورة يوسف، آية ٩.
- ٢١٨ - سورة الفرقان، آية ١٣.
- ٢١٩ - نسب لرجل من الجن. وهو من شواهد ابن عصفور، المقرب، جـ ١، ص ١٤٧؛ وأحمد بن الأمين الشنقيطي، الدرر اللوامع، جـ ٣، ص ٨٧.
- ٢٢٠ - ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص ٢٣٠.
- ٢٢١ - سورة الجن آية ٩.
- ٢٢٢ - شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٢٧٥.
- ٢٢٣ - ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، جـ ١، ص ٣٧٩.

٢٢٤ - انظر: أبا البركات الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٦٣) وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٤٤.

٢٢٥ - السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص ١٢٤.

٢٢٦ - ابن مالك، التسهيل، ص ١٦٥.

٢٢٧ - الرضي الإسترباذي، شرح الكافية، ج١، ص ٣٣٥.

٢٢٨ - من شواهد أبي البركات الأنباري في الإنصاف، مسألة (٦٣)؛ وابن يعيش في شرح المفصل، ج٣، ص ٤٤؛ وابن هشام الأنصاري في أوضح المسالك، ج٣، ص ٢٢؛ وشرح شذور الذهب، ص ٢٣٠.

وقد أورد أبو البركات الأنباري شواهد كثيرة على هذه المسألة في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، فليراجع في مسألة رقم (٦٣).

٢٢٩ - ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، ج٢، ص ٢١١.

٢٣٠ - انظر ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج٣، ص ٢٢.

٢٣١ - زين الدين بن معطي، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناجي (القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه د. ت) ص ١٨٤.

٢٣٢ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ١١١.

٢٣٣ - أثير الدين أبو عبدالله محمد بن يوسف بن حيان، تفسير البحر المحيط (الرياض: مطبعة النصر الحديثة، د. ت) ج٣، ص ٣٩٨.

٢٣٤ - من شواهد سيويه في الكتاب، ج٢، ص ٢٥.

٢٣٥ - عباس حسن، النحو الوافي، ط ٥، (القاهرة: دار المعارف، د. ت) ج٢، ص ٢٠٨ (هامش).

٢٣٦ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ١١١.

٢٣٧ - الرضي الإسترباذي، شرح الكافية، ج١، ص ١١٤.

- ٢٣٨ - سورة يوسف، آية ٥ .
- ٢٣٩ - سورة الإسراء، آية ١١١ .
- ٢٤٠ - سورة المزمل، آية ٨ .
- ٢٤١ - سورة نوح، آية ١٧ .
- ٢٤٢ - سورة النازعات، آية ١ .
- ٢٤٣ - سورة العاديات، آية ٢ .
- ٢٤٤ - أبو البقاء العكبري، إملأ ما من به الرحمن ط، (بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٧٩م)، ج٢، ص ١٤٩ و ١٥٨ .
- ٢٤٥ - انظر، أبا القاسم جار الله الزمخشري، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (طهران، منشورات آفتاب، د. ت)، ج٤، ص ١٦٣؛ وأبا البقاء البكري، إملأ ما من به الرحمن، ج٢، ص ١٤٩؛ الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، ج١، ص ١١٦؛ وأبا حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج٨، ص ١١٦ .
- ٢٤٦ - سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٦١٩؛ أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص ٢١٦ .
- ٢٤٧ - سورة الأحزاب، آية ١٠ .
- ٢٤٨ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد أبي حيان في البحر المحيط، ج٧، ص ٢١٦ .
- ٢٤٩ - شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم، ص ٢٦٦ .
- ٢٥٠ - خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ٣٢٩ .
- ٢٥١ - أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص ٢٣٤ .
- ٢٥٢ - انظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن الناطم، ص ٢٣٤ .
- ٢٥٣ - أبو العباس المبرد، المقتضب، ج٣، ص ٣٢ .
- ٢٥٤ - سورة الحاقة، آية: ٧ .
- ٢٥٥ - سورة البقرة، آية: ٢٦٠ .

- ٢٥٦ - سورة النمل، آية: ٤٨ .
- ٢٥٧ - سورة العنكبوت، آية: ١٤ .
- ٢٥٨ - سورة الكهف، آية ٢٥. وانظر تخريج القراءة في أبي حيان، تفسير البحر المحيط، ج٨، ص ١١٧ .
- ٢٥٩ - سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٢٩٧ .
- ٢٦٠ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد أبي البركات الأنباري في الأنصاف، ج١، ص ٣٠٩ .
وانظر رأي الكوفيين في، الإنصاف، مسألة (٤٢) .
- ٢٦١ - انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٢٩٦، وأبا العباس المبرد، المقتضب، ج٢، ص ١٧٦، وأبا البركات الأنباري، الإنصاف، مسألة (٤٣) .
- ٢٦٢ - انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٦، ص ٣٣ .
- ٢٦٣ - سورة يوسف، آية: ٤ .
- ٢٦٤ - سورة التوبة، آية ٣٦ .
- ٢٦٥ - سورة البقرة، آية: ٦٠ .
- ٢٦٦ - سورة المدثر، آية: ٣٠ .
- ٢٦٧ - انظر: أبا حيان، البحر المحيط، ج٨، ص ٣٧٥ .
- ٢٦٨ - انظر: أبا العباس المبرد، المقتضب، ج٢، ص ١٦٥، الرضي الإستراباذي شرح الكافية، ج٢، ص ١٥٢ .
- ٢٦٩ - سورة الأعراف، آية: ١٦٠ .
- ٢٧٠ - انظر: أبا حيان، البحر المحيط، ج٤، ص ٤٠٧ .
- ٢٧١ - سورة ص، آية: ٢٣ .
- ٢٧٢ - سورة الأعراف، آية ١٤٢ .
- ٢٧٣ - سورة الحاقة، آية: ٣٢ .

- ٢٧٤ - سورة النور، آية: ٤
- ٢٧٥ - سورة المجادلة، آية: ٤.
- ٢٧٦ - انظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٩١، ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص ٤.
- ٢٧٧ - سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٦٠، وشرح ابن عقيل، ج٣، ص ٤١.
- ٢٧٨ - ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط ١ (بيروت: دار الثقافة: ١٩٦٠م) وانظر هذه المسألة في، الإنصاف، مسألة (٤١).
- ٢٧٩ - من شواهد سيبويه في الكتاب، ج٢، ص ١٦٧. ديوان شعره: ١١٣.
- ٢٨٠ - سورة البقرة، آية ٢١١.
- ٢٨١ - سورة الأنعام، آية ٦.
- ٢٨٢ - الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، ج٢، ص ٩٤.
- ٢٨٣ - سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٧٠.
- ٢٨٤ - ابن هشام الأنصاري، المغني، ص ٢٤٨.
- ٢٨٥ - سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٧٠.
- ٢٨٦ - سورة آل عمران، آية ١٤٦.
- ٢٨٧ - سورة العنكبوت، آية: ٦٠.
- ٢٨٨ - سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٥٦١.
- ٢٨٩ - سورة الزلزلة. آية: ٧.
- ٢٩٠ - سورة آل عمران، آية ٩١.
- ٢٩١ - سورة مريم، آية: ٤.
- ٢٩٢ - سورة النساء، آية ٤.
- ٢٩٣ - سورة القمر، آية: ١٢.

٢٩٤ - سورة الكهف، آية: ٣٤.

٢٩٥ - سورة النساء، آية: ٧٩.

٢٩٦ - ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح مهدي محمد ناصر الدين، ط ٢ (بيروت: دار الكتب العلمية: ١٩٩٣ م) ص ٨٣.

٢٩٧ - اختلف في نسبه إلى قائل معين، فنسبه ابن جني في الخصائص، ج ٢، ص ٣٨٤، إلى المخبل السعدي. وقد ذكر أن البيت رواه الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبو إسحاق: (وما كان نفسي بالفراق تطيب).

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت. وإلى هذا ذهب أبو البركات الأنباري في الإنصاف: مسألة (١٢٤).

٢٩٨ - ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٨٤.

٢٩٩ - انظر: أبا بكر بن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ٢٣٠.

المصادر والمراجع:

- ١ - الأشباه والنظائر في النحو - جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٥ م.
- ٢ - الأصول في النحو - أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبدالحسن الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥ م.
- ٣ - إملاء ما من به الرحمن - أبو البقاء العكبري، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩ م.
- ٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.
- ٥ - أوضاع البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، القاهرة، د. ت.
- ٥ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٨٠ م.
- ٦ - الإيضاح العضدي - أبو علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط ١، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٩٩٦ م.
- ٧ - الإيضاح في علل النحو - أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط ٤، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢ م.
- ٨ - البسيط في شرح الجمل - ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد، تحقيق عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦ م.
- ٩ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - أبو عبدالله جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧ م.
- ١٠ - التعليقة على كتاب سيبويه - أبو علي الفارسي، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط ١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠ م.
- ١١ - تفسير البحر المحيط - أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان، مطبعة النصر الحديثة، الرياض، د. ت.
- ١٢ - جمهرة اللغة - ابن دريد، دار صادر، بيروت، د. ت.

- ١٣ - الجنى الداني في حروف المعاني - الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م. دار صادر، بيروت، د. ت
- ١٤ - خزانة الادب ولب لباب لسان العرب - عبدالقاهر البغدادي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط٢ مطبعة المدني، القاهرة. ١٩٨٤م.
- ١٥ - الخصائص - أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، د. ت .
- ١٦ - الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع. أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م.
- ١٧ - ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط١، دار الكتاب الجديدة. بيروت، ١٩٧٤م.
- ١٨ - ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح مهدي محمد ناصر الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- ١٩ - ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، د. ت .
- ٢٠ - شرح ديوان جرير، تأليف محمد إسماعيل عبدالله الصاوي، مكتبة الحياة، بيروت، د. ت .
- ٢١ - ديوان جميل بن معمر - دار صادر، بيروت د. ت .
- ٢٢ - ديوان حسان بن ثابت - شرح د. عمر فاروق الطباع، دار القلم، بيروت، د. ت .
- ٢٣ - ديوان حسان - تحقيق د. سيد حنفي حسنين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م.
- ٢٤ - ديوان رؤبة بن العجاج - تحقيق وليم الورد، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.
- ٢٥ - ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، د. ت .
- ٢٦ - ديوان العجاج، برواية عبدالملك بن قريب الأصمعي، تحقيق عزة حسن، دار الشروق العربي، بيروت، ١٩٦٥م.
- ٢٧ - ديوان علي بن أبي طالب، شرح د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٥م.

- ٢٨ - ديوان الفرزدق - تحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦ م.
- ٢٩ - ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠ م.
- ٣٠ - ديوان النابغة الذبياني - تحقيق فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، د. ت.
- ٣١ - ديوان النابغة - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، د. ت.
- ٣٢ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠ م.
- ٣٣ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، د. ت.
- ٣٤ - شرح التصريح على التوضيح - خالد عبد الله الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.
- ٣٥ - شرح ديوان ذي الرمة - أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، ط٢، بيروت: مؤسسة الإيمان: ١٩٨٢ م.
- ٣٦ - شرح ديوان زهير أبي سلمى - أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤ م.
- ٣٧ - شرح شافية ابن الحاجب - الرضى الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥ م.
- ٣٨ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - ابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٠، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٨٥ - ١٩٦٨ م.
- ٣٩ - شرح شواهد المغني - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تعليق أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، د. ت.
- ٤٠ - شرح الكافية في النحو - رضى الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- ٤١ - شرح كتاب سيبويه - أبو سعيد السيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب وآخرين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦ م.
- ٤٢ - شرح المفصل - موفق الدين بن علي بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
- ٤٣ - شعر النابغة الجعدي - الطبعة الأولى، منشورات المكتب الاسلامي، دمشق ١٩٦٤ م.

- ٤٤ - شرح ابن النازم على ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د. ت .
- ٤٥ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح - جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت د. ت .
- ٤٦ - صحيح البخاري بحاشية السندي - أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار المعرفة، بيروت، د. ت .
- ٤٧ - ضرائر الشعر - ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط ١، دار الأندلس، القاهرة ١٩٨٠ م.
- ٤٨ - الفصول الخمسون - زين الدين بن معطي، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د. ت .
- ٤٩ - الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧ م.
- ٥٠ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جلال الله الزمخشري، منشورات أفتاب، طهران، د. ت .
- ٥١ - لسان العرب - ابن منظور، دار صادر، بيروت، د. ت .
- ٥٢ - مجمع الأمثال - أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٣، دار الفكر، بيروت: ١٩٧٢ م.
- ٥٣ - مجمل اللغة - أحمد بن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط ٢، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦ م.
- ٥٤ - مشكل إعراب القرآن - مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٧٤ م.
- ٥٥ - المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض بن حمد القوزي، ط ١، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ٥٦ - المغني الجديد في علم الصرف - محمد خير الحلواني، دار الشروق العربي، بيروت، د. ت .

- ٥٧ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، د . ت .
- ٥٩ - مقاييس اللغة - أحمد بن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، إيران، د.ت .
- ٦٠ - المقتضب - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٩ هـ .
- ٦١ - المقرب - علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبدالستار الحواري وعبدالله الجبوري، ط ١، مطبعة العاني .
- ٦٢ - أبو القاسم عبدالرحمن السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط ٢، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض ١٩٨٤ م .
- ٦٣ - النحو الوافي - عباس حسن، ط ٥، دار المعارف، القاهرة، د . ت .
- ٦٤ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع - جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي، تحقيق عبدالعالم سالم مكرم، ط ١، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥ م .
- ٦٥ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع - جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي، دار المعرفة، بيروت، د . ت .